دور جمعيات الاصلاح الزراعى فى تسويق القطن فى محافظة البحيرة

يحيى عبد الرحمن يحيى الحفنى

معهد بحوث الاقتصاد الزراعى – مركز البحوث الزراعية- الجيزة - مصر

المقدمة :

تعتبر التعاونيات الزراعية أحد أهم سبل التنمية في القطاع الزراعي المصري لما قدمته وتقدمه من خدمات ودعم عيني ونقدي للفلاح على مدار عقود طويلة بالنظر إلى أن هناك ما يقرب من ٥ ملايين فلاح يشكلون بأسرهم حوالي ٥٥%من السكان في مصر تحت مظلة الاتحاد التعاوني الزراعي[١] .

ويعتبر محصول القطن من المحاصيل الإستراتيجية في مصر ، حيث يحتل القطن مكانة رئيسية بين مختلف الزروع فى مصر ، باعتباره احد الدعامات الرئيسية للبنيان الاقتصادي القومي ، حيث تقوم علية الكثير من الصناعات المحلية مثل صناعات الحلج والنسيج والزيوت والصابون والعلف الحيواني وغيره من الصناعات ، بالإضافة إلى استيعابه الي ما يزيد عن مليون عامل ما بين الزراعة والتصنيع ، وأما عن أهميته التصديرية فقد كان يمثل نحو ثلثي قيمة الصادرات المصرية خلال عقد الستينات ، غير أن هذه الأهمية قد تناقصت حتى بلغت نحو ثلث قيمة الصادرات الزراعية المصرية فى أواخر التسعينات ، وقد قدر متوسط المساحة المزروعة بمحصول القطن خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٣) بنحو ٤٤٠ الف فدان ، وذلك مقارنة بنحو ١.٨ ، ١.٧ ، ١.٤ ، ١.١ ، ٠.٨٢ ، مليون فدان كمتوسط لعقود الخمسينات والستينات والسبعينات والثمانينات والتسعينات مما يعني أن مساحة القطن في تناقص مستمر[٢].

ومن الجدير بالذكر أن بذرة القطن التي تعد منتج ثانوي لمحصول القطن تمثل نحو ثلثي وزن محصول القطن الزهر، بينما تمثل التيلة (الشعر) نحو الثلث ، وتبلغ نسبة الزيت في البذور حوالي ٢٠ % ونسبة البروتين نحو ١٩% والكربوهيدرات نحو ٢٥ % ومن ثم يعتبر الكسب الناتج من بذرة القطن من أهم الأعلاف الحيوانية الجافة الغنية بالبروتين. وتعتبر البذور المصدر الرئيسي لإنتاج الزيوت في مصر ، حيث تمثل بذرة القطن نحو ٥٣ % من إجمالي إنتاج البذور الزيتية فى متوسط الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٣) وبالتالي يتبين مدى أهميتها لاسيما ونسبة الاكتفاء الذاتي من الزيوت فى مصر نحو ١٣% .

ومن ثم فإن محصولا بهذه الاهمية يجب ان يلقى الاهتمام الكافى حيث ظهرت التعاونيات المعنية بزراعة وانتاج وتسويق محصول القطن والتى عملت تحت مظلة الاصلاح الزراعى حيث شهد عام ١٩٥٣ اولى عمليات تسويق القطن بواسطة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى والتى سوقت نحو ٢٧.٧ الف قنطار ، وفى عام ١٩٦٦ تم تعميم تسويق القطن تعاونيا على مستوى الجمهورية . وقد اسهم التسويق التعاونى بدور كبير فى تحسين الانواع والرتب لمحصول القطن .

مشكلة البحث :

يعد تسويق القطن فى مصر وما يحيط به من مشاكل وعثرات من الاهمية بمكان وخاصة فى ضوء عجز الانتاج المحلى عن الوفاء بكامل الاحتياجات الاستهلاكية واللجوء الى الاستيراد لتغطية هذا العجز، وكذلك فى ظل اساليب ونظم ومسالك تسويقية تتسم بانخفاض كفاءتها وضعف الاداء بالدرجة التى يمكن معها القول بأن دراسة وتحليل المشاكل التسويقية تعد ضرورة للوقوف على طبيعة تلك المشاكل واثارها القريبة والبعيدة المدى على كل من المنتجين والمستهلكين للاقطان المصرية ، هذا فضلا عن تحديد دور الوسطاء وامكانية تحديده فى اطار تسويقى افضل .

فعلى الرغم من أهمية الدور المحوري لجمعيات الإصلاح الزراعى فى تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعيه لكافة المزارعين على مستوى الجمهورية وخاصة بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى الامر الذى أدى لزيادة الدور لجمعيات الإصلاح الزراعى فى خدمة أعضائها بتوفير مستلزمات الانتاج وقيامها بتسويق المحاصيل خاصة المحاصيل

---

(١) فوزى عبد العزيز الشاذلى (دكتور) وآخرون ، دراسة ميدانية حول إعادة هيكلة التعاونيات الزراعية لتفعيل دورها فى التنمية الزراعية فى مصر، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى، مركز البحوث الزراعية ، ٢٠١٠.

(٢) جمعت وحسبت من نشرات الاقتصاد الزراعى ، قطاع الشئون الاقتصادية ، وزارة الزراعة و استصلاح الاراضى .

التى لها ميزه نسبيه كالقطن والقمح والارز .الا ان جمعيات الاصلاح الزراعى لم تستطيع ان تواجه التراجع المستمر فى المساحات المزروعة بمحصول القطن مقارنة بالمحاصيل الاخرى . حيث يبتعد النظام التعاونى عن تطبيق الاساليب المثلى والاكثر كفاءة فى تسويق القطن التى تحفز الزراع بل عجزت التعاونيات عن تحرير تجارة القطن بما يحقق صالح الزراع ، بل واجهت تعاونيات القطن العديد من المشكلات اهمها عدم تكاملها مع الجمعيات التعاونية المختلفة داخل البنيان التعاونى . مما انعكس بالسلب على المساحات المزروعة والصناعات القائمة على محصول القطن وتأثر سوق العمل الخاص بمحصول القطن والذى يعمل فيه نحو مليون عامل[١] .

هدف البحث :

يهدف البحث الى التعرف على الدور الذى يمكن أن تقوم به جمعيات الإصلاح الزراعى فى تسويق القطن بعد تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى ، من خلال الاتى : ١- الخدمات المقدمة من جانبها خاصة وأن الإصلاح الزراعى يتميز بالعمل الجماعى والمساحات المجمعة . ٢- تحديد أهم المشكلات التى تواجه الزراع فى تسويق انتاجهم من خلال جمعيات الاصلاح الزراعى.

الطريقة البحثية :

اعتمدت الدراسة على الأسلوب التحليلي من الناحيتين الوصفية و الكمية حيث تم الاستعانة ببعض الاساليب الاحصائية مثل المتوسط الحسابى و المتوسط الهندسى لحساب متوسطات النسب ، و الاتجاه الزمني و الانحدار المتعدد و النماذج الاقتصادية . كما تم استخدام اختبار مربع كاى من ناحية أخرى فى تحليل آراء المزارعين التى جمعت من خلال استمارة الاستبيان و التى صممت خصيصا لهذه الدراسة بحيث تضمنت بيانات عن مختلف النواحي المرتبطة بموضوع البحث .

مصادر البيانات :

اعتمد البحث على مصدرين أساسيين للبيانات هما : البيانات الثانوية وتشمل:- الجهات الحكومية و غير الحكومية ، المنشورة منها وغير المنشورة حيث استمدت البيانات الثانوية الاساسية من بيانات الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بوزارة الزراعة ، كما تم الاستعانة بالابحاث المرتبطة بالدراسة و التقارير و الرسائل العلمية التى تتصل بموضوع البحث . و قد استخدمت الدراسة بيانات الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣) . بالاضافة الى البيانات الأولية : وهي البيانات التي تم الحصول عليها عن طريق استمارة الاستبيان الخاصة بدور جمعيات الاصلاح الزراعى فى تسويق القطن بمحافظة البحيرة.

السياسة القطنية المصرية

شهد قطاع القطن المصرى العديد من التطورات والتدخلات الحكومية خلال نصف القرن الماضى حيث كانت تجارة القطن وتسويقه داخلياً وخارجياً حرة وذلك فيما قبل عام ١٩٦١، حيث كانت عمليات البيع والشراء تتم من خلال المضاربة فى البورصة وكان السعر فى السوق المحلى يرتبط بالتغيرات فى الأسعار العالمية للقطن، وفى بداية الستينيات وتحديداً فى عام ١٩٦١ بدأ تأميم قطاع القطن المصرى من خلال سلسلة من التدخلات الحكومية حيث بدأت بإدخال نظام التسويق التعاونى للقطن والذى تزامن معه نظام التوريد الاجبارى للقطن فضلاً عن ذلك التحكم فى الرقعة المزروعة قطناً من خلال نظام الدورة الزراعية، وعن طريق ذلك أمكن للحكومة احكام السيطرة على قطاع القطن المصرى بدءاً من مرحلة الإنتاج مروراً بالسياسة السعرية له وكذلك مرحلة تسويقه فى الداخل وتصديره إلى الخارج، لدرجة أصبح معها القطن هو محصول الحكومة، حيث ساد الاعتقاد بين المزارعين خلال تلك الفترة الزمنية أنهم يزرعون القطن لمصلحة الحكومة وليس كدخل مباشر لهم، حيث كانت الحكومة تحصل على حوالى (٦٠-٧٠%) كفروق سعرية بين الأسعار المحلية والسعر السائد فى الأسواق العالمية للقطن من خلال إحتكار الحكومة لعملية تسويق وتجارة القطن بالداخل، وكذلك قيام شركات التجارة الحكومية بتصديره .

وقد ترتب على السياسات الحكومية المتعلقة بمحصول القطن عزوف المزارعين عن زراعته وعدم الاهتمام به .وتعتبر السياسة القطنية أحد الفروع الرئيسية للسياسة الزراعية ، التى تعتبر ركنا رئيسيا من أركان السياسة الاقتصادية التى تقود الاقتصاد القومى .

---

(١) فوزى عبد العزيز الشاذلى (دكتور) ، دراسات في التعاون - نحو تعاونيات زراعية مطورة ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى، مركز البحوث الزراعية ، ٢٠١٠.

تعريف السياسة القطنية

السياسة القطنية هى مجموعة الإجراءات التى تتخذها الدولة والمتعلقة بشئون القطن لتحقق بها الأهداف الرئيسية المرجوة لصالح الاقتصاد القومى خلال فترة زمنية معينة.

وترتكز السياسة القطنية على مجموعة الأهداف الرئيسية للنشاط الزراعى والإجراءات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف ، ويمكن تقسيم أهداف السياسات القطنية إلى هدفين رئيسين هما :

- هدف تحقيق الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية للوصول إلى أقصى دخل زراعى ممكن من الموارد المتاحة ، ويشمل هدف الكفاءة كل من الموارد المستخدمة فى الإنتاج الزراعي والتسويق الزراعى ، كما يشمل أيضا زيادة الحصيلة من الصادرات الزراعية القطنية وكذلك النهوض بالصناعات القطنية والنسجية.
- هدف عداله توزيع الدخل فى القطاع القطنى فيما بين القطاع الزراعى والقطاع غير الزراعى ،وذلك وفقاً لما يقرره المجتمع لمكونات العدالة التوزيعية بين جميع المزارعين.

الأهمية النسبية لأصناف القطن المصرية

يوضح الجدول رقم (١) الخريطة الصنفية لمحصول القطن خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢) ، كما يتبين من الجدول رقم (٢) الاهمية النسبية لاهم اصناف القطن المزروعة فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢) حيث يتبين من دراسة كلا الجدولين ان الصنف جيزة ٨٦ وهو من الاصناف الطويلة يأتى فى المرتبة الاولى من حيث اجمالى المساحة المزروعة ، حيث قدر متوسط المساحة المزروعة به بنحو ٢٦٢.١٦ الف فدان تمثل نحو ٧٢% خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢) ، يليه الصنف جيزة ٨٨ بمتوسط بلغ حوالى ٥٩.١٦ الف فدان مثلت نحو ١٥.١% ، يليه الصنف جيزة ٩٠ وهو من الأصناف فائقة الطول بمتوسط مساحة بلغ حوالى ٢٨ الف فدان .

جدول رقم (١) الخريطة الصنفية للقطن المصرى خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢)

المساحة :فدان

السنوات	الأصناف											
	جيزة ٤٥	جيزة ٧٠	جيزة ٨٠	جيزة ٨٥	جيزة ٨٦	جيزة ٨٧	جيزة ٨٨	جيزة ٨٩	جيزة ٩٠	جيزة ٩٢	أصناف أخرى	الاجمالى
٢٠٠٨	٢٨	٢٦	٢٣٤٠٥	٢٤	٢٠٥٢٣١	١١٥	٥٩٨٦٧	٢٧	٢٣٧٤٩	-	٢٣٦	٣١٢٧٠٨
٢٠٠٩	-	٣٦٨	١٤٨٠٢	-	٢٠٥١٣٠	٠	٣٤٩١٩	-	٢٨٩٨٣	١٤٤	٨٨	٢٨٤٤٣٤
٢٠١٠	-	٨٨٣	٩٦١٢	-	٢٦٢٢٤٥	٤١	٧١٧٠٣	-	٢٤٠٩٢	٥٠١	٦٤	٣٦٩١٤١
٢٠١١	-	-	١٣٦٨٨	-	٣٧١٣٩٩	٣٧	٩٨٨٠٠	-	٣٥٠١٧	١١٢١	٦٠	٥٢٠١٢٢
٢٠١٢	٨	-	٦٨٦٥	-	٢٦٦٨٠٨	٤٧	٣٠٥١١	-	٢٨١٩١	٧٩٧	١٣٣	٣٣٣٣٦٠
المتوسط	**٧**	**٢٥٥**	**١٣٦٧٤**	**٥**	**٢٦٢١٦٣**	**٤٨**	**٥٩١٦٠**	**٥**	**٢٨٠٠٦**	**٥١٣**	**١١٦**	**٣٦٣٩٥٣**

المصدر : قطاع الشئون الاقتصادية ، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى ،نشرة الاقتصاد الزراعى ، اعداد مختلفة .

جدول رقم (٢) الأهمية النسبية لأصناف القطن المصرى خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢)

المساحة :فدان

السنوات	جيزة ٨٠	جيزة ٨٦	جيزة ٨٨	جيزة ٩٠	الاجمالى	الاهمية النسبية			
						جيزة ٨٠	جيزة ٨٦	جيزة ٨٨	جيزة ٩٠
٢٠٠٨	٢٣٤٠٥	٢٠٥٢٣١	٥٩٨٦٧	٢٣٧٤٩	٣١٢٧٠٨	٧	٦٦	١٩	٨
٢٠٠٩	١٤٨٠٢	٢٠٥١٣٠	٣٤٩١٩	٢٨٩٨٣	٢٨٤٤٣٤	٥	٧٢	١٢	١٠
٢٠١٠	٩٦١٢	٢٦٢٢٤٥	٧١٧٠٣	٢٤٠٩٢	٣٦٩١٤١	٣	٧١	١٩	٧
٢٠١١	١٣٦٨٨	٣٧١٣٩٩	٩٨٨٠٠	٣٥٠١٧	٥٢٠١٢٢	٣	٧١	١٩	٧
٢٠١٢	٦٨٦٥	٢٦٦٨٠٨	٣٠٥١١	٢٨١٩١	٣٣٣٣٦٠	٢	٨٠	٩	٨
المتوسط	**١٣٦٧٤**	**٢٦٢١٦٣**	**٥٩١٦٠**	**٢٨٠٠٦**	**٣٦٣٩٥٣**	**٣.٥٣**	**٧١.٩٠**	**١٥.١٣**	**٧.٧٩**

المصدر : قطاع الشئون الاقتصادية ، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى ،نشرة الاقتصاد الزراعى ، اعداد مختلفة .

الأقطان فائقة الطول Extra long staple cotton

وهى التى يزيد طول تيلتها عن ١.٣٧٥ بوصة وهى تمتاز بطول تيلتها ومتانتها ونعومتها وبريقها وقلة العقد فيها مما جعلها من أجود أنواع الأقطان لإنتاج الغزول الرفيعة المستخدمة فى تصنيع خيوط الحياكة الرفيعة والمنسوجات والملابس الجاهزة الفاخرة وتنتج مصر نسبة مرتفعة منه على مستوى العالم. وأهم أصناف تلك المجموعة هى : جيزة ٤٥ ، جيزة ٧٠ ، جيزة ٧٥ ، ٧٦، ٧٧، جيزة ٨٠، جيزة ٨٣ ، جيزة ٨٦ ، جيزة ٨٨ ، جيزة ٨٩ وتزرع في شمال الدلتا ، ويتركز إنتاج تلك الأصناف في محافظات الوجه البحري (البحيرة، وكفر الشيخ).

التسويق المحلي للقطن المصري

تعد الاسواق والمؤسسات والهيئات والنظم التسويقية فى الدول النامية بصفة خاصة من المحددات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتتسم هذة المنظومة التسويقية عامة والزراعية منها على وجة الخصوص بالتخلف ، حيث بدائية الاساليب التسويقية وارتفاع التكاليف التسويقية وعدم التوافق بين هذة التكاليف من جهة والوظائف التسويقية من جهة اخرى ويبدا تسويق المنتجات الزراعية من الناحية الفيزيقية من المزرعة وينتهى عندما تصل هذة المنتجات الى المستهلك فى الشكل والمكان المناسبين والوقت الملائم ورغبات ذلك المستهلك ومن ثم فإن من الطبيعى أن تتعدد الهيئات والتنظيمات التسويقية المساهمة فى تسويق المنتجات الزرعية ،كما تتعدد اشكال كل من الوسطاء والخدمات والوظائف التسويقية ابتداء من المنتج وحتى المستهلك النهائى ويتم تبادل المنتجات الزراعية تلك خلال عدة انواع من الاسواق لعل من اشهرها الاسواق المحلية والتجميعية والمركزية واسواق الجملة والتجزئة واسواق التصدير

ويرتبط بالنظام التسويقى اربع مجموعات رئيسية هم الزراع او المنتجون ، والمستهلكين ، والوسطاء التسويقيون ، واجهزة الدولة ومؤسساتها ، وعادة ما تتضارب اهتمامات هذة المجموعات فالزراع يستهدفون الحصول على اعلى الاسعار لمنتجاتهم والمستهلكين يستهدفون بدورهم الحصول على احتياجاتهم من السلع والخدمات عند ادنى مستوى سعر ممكن ، اما الوسطاء فيبتغون تحقيق اقصى الارباح بغض النظر عما يستهدفة كل من الزراع والمستهلكين ، فى حين ان اجهزة الدولة ومؤسساتها تستهدف تحقيق اقصى قدر ممكن من الكفاءة الاقتصادية للبنيان الاقتصادى .

وتعتبر عملية تسويق القطن هي همزة الوصل بين المنتج والمستهلك على مختلف صورهم ومن ثم تحقيق التوازن بين اسعار المنتجين وكل من المغازل المحلية والعالمية في ضوء معلومات جيدة عن الانتاج والاستهلاك والمخزون المحلي والعالمي، وهدف سياسة تسويق القطن تحقيق الكفاءة السعرية وكذلك اقل مخزون ممكن بحيث يكون في حدود ١٠-١٥% من حجم الانتاج الكلي للمحصول، وعموما مهما اختلفت النظم التسويقية للقطن فانها تشترك في الخطوط الاساسية للعملية التسويقية والتي تبدا بزراعة القطن ثم الجني ثم الحلج ثم التسويق المحلي والعالمي وذلك بما يتفق مع السياسة العامة للدولة ويمكن حصر النظم التسويقية التاريخية للقطن في ثلاث مراحل رئيسية كما يلي:

١. **المرحلة الاولى ما قبل عام ١٩٦١ :** اتسمت هذه الفترة بان تسويق القطن داخليا وخارجيا كان يخضع لاليات السوق حيث كان التسويق حر بالنسبة لكافة الاجهزة المتعاملة في سوق القطن حيث كانت تعتمد على حلقات رئيسية تتمثل في بورصة العقود وبورصة مينا البصل وتنظيم تجارة القطن بالداخل ثم اتحاد مصدري الاقطان.

- **المرحلة الثانية(١٩٦١ - ١٩٩٤):** وقد بدات هذه المرحلة منذ عام ١٩٦١ وانتهت في عام ١٩٩٤ وفي هذه المرحلة تم تطبيق نظام التسويق التعاوني للقطن والذي تم فيها تطبيق نظام التسويق التعاوني للقطن والذي تم تعميمه من عام ١٩٦٦ تمشيا مع التحول الاشتراكي للدولة كما تم تعطيل بورصة عقود القطن تنفيذا للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦١ ، وكان من ابرز نتائج تلك الفترة الحد من اعمال بورصة مينا البصل حيث اقتصر نشاطها على عمليات التحكيم . ثم بدء تطبيق نظام التسويق التعاوني للقطن حيث ساد النظام الاشتراكى في الدولة عموما والقطن بصفة خاصة ، وقد تطورت المؤسسة المصرية للقطن فأصبحت هيئة ، ثم بعد ذلك الشركة القابضة المشرفة والمنظمة لقطاع القطن كذلك تم فى نهاية هذه المرحلة صدور قوانين تحرير وتجارة القطن .

اهداف سياسة التسويق التعاوني للقطن:

١- تجنب جشع بعض التجار والوسطاء.

٢- ابعاد عمليات المساومة التي يقف فيها المنتج موقف الضعيف نظرا لشدة حاجته للمال.

٣- حصول المنتج على السعر الحقيقي العادل للقطن عن طريق استبعاد الوسطاء من المسلك التسويقي للقطن قدر المستطاع.

اهم الاسس التي قام عليها نظام التسويق التعاوني:

١. تقسيم الجمهورية إلى مراكز إدارية يتبعها عديد من القرى والجمعيات التعاونية .
٢. يتبع كل مركز أدارى عدد من الجمعيات وقد يشمل المجمع قرية أو أكثر أو جمعية أو أكثر بحسب المساحة المنزرعة قطنا بكل قرية.
٣. تختص كل شركه من شركات التصدير على مركز إداري ، فإذا كان المركز الإداري كبيرا قسم إلي شركتين أو أكثر يراعى في توزيع المراكز الإدارية على الشركات أن إستلاماتها ممثله في أصناف القطن المختلفة.
٤. يقوم المنتج بجمع قطنه وتعبئته وتوريده لمركز التجميع الأقرب له .

٥. يتم وزن القطن فور وصوله إلى مراكز التجميع لتكون احدد اسس محاسبة المنتجين، ثم يحصل المنتج على ثمن اقطانه فورا على اساس رتبة الاساس والتصافي ١٠٠%، ويسلم المنتج علم وزن بمعرفة قباني المجمع .
٦. يتم فرز القطن بمعرفة فرازي هيئه التحكيم، وتتحدد أسعار القطن بحسب الصنف والرتبة التي يحددها فرازي هيئة التحكيم ، والأسعار التي يتم التعامل على أساسها هي أسعار شراء القطن شعرا تسليم الإسكندرية بالنسبة للرتب وأصناف القطن المختلفة ، وهذه الأسعار غير قابله للتعديل طوال الموسم القطني حتى لا يكون هناك تفاوت في الدخول من منتج لأخر.

اهم الخدمات التي يقدمها نظام التسويق التعاوني للزراع:

- الحصول على افضل الشروط والاسعار.
- رفع درجة النظافة والتعبئة الجيدة بما يساعد على رفع سع الحاصلات نتيجة للارشاد الذي يقوم به مشرفو الجمعيات التعاونية.
- حصول المنتج على مستحقاته كاملة.
- توفير تكاليف الوسطاء في مختلف مراحل التسويق.

المشاكل التى واجهت نظام التسويق التعاوني:

١- شعور المنتج بانقطاع الصلة بينه وبين المشترين .
٢- تكدس القطن وذلك لانتقاله من المنتج الى مراكز التجميع وعدم ملاحقة الاجهزة المختلفة من وزن وفرز وتقييم لمقابلة هذا التدفق السريع.
٣- الاسراف في استخدام الاكياس مما يؤدي الى اضافة تكلفة اضافية على المشتغلين بتسويق القطن بالاضافة الى تعرض الاكياس الى القطع اكثر من مرة اثناء عملية الفرز.
٤- انعكاس ذلك على اداء المحالج وقدرتها على استيعاب هذه الكميات الضخمة من الاقطان بالاضافة الى اختلاط بعض الرسائل الخاصة بالجمعيات اثناء رص الاقطان باحواش المحالج وبالتالي تدني رتب القطن لمستويات كانت محل شكوى المتعاملين في القطن بصفة عامة.
٥- كثرة الشوائب والمواد الغريبة نظرا لعدم نقاوة الاقطان قبل تعبئتها مما اساء لسمعة المتعاملين في القطن .
٦- قلة الرتب العالية من اصناف القطن المختلفة.
٧- تعدد الاساليب المطبقة في انظمة تسويق القطن عام بعد اخر وبالتالي ادى الى حالة من عدم الاستقرار.

وبوجه عام يمكن القول ان ما صادف هذا النظام التعاوني وكذلك الرواسب التى افرزها في كثير من مراحل تنفيذه جعله نظاما مرفوضا من المنتجين والمتعاملين مع القطن عموما ولذا فان تطوير هذا النظام قد يكون اساسا لبدء التحول من النظام التعاوني الى نظام التسويق الحر [١].

٢. <u>المرحلة الثالثة :</u>

اتسمت هذه المرحلة بصدور قوانين تحرير تجارة القطن وذلك عن طريق اتباع اسلوب الاقتصاد الحر وذلك باصدار ثلاث تشريعات عام ١٩٩٤ لتنظيم تجارة القطن بالداخل وتدعيم اتحاد المصدرين واعادة احياء بورصة البضاعة الحاضرة للقطن (بورصة مينا البصل) وقد اكتمل تحرير المراحل المختلفة لتسويق القطن عام ١٩٩٦

سياسة تسعير القطن المصري [٢].

اهتمت الدولة بالقطن كمحصول استراتيجي في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي وذلك منذ عام ١٩٩٥/٩٤ حيث تم تطبيق سياسة تحرير تجارة القطن داخليا وخارجيا ، وتعتمد سياسة التسعير الحالية للقطن المصري على ثلاثة ابعاد رئيسية هي :

١ - السياسة السعرية : وهي تتضمن كل من :

- اسعار الضمان : وهي تتحدد بمعيار تكلفة الانتاج وتتسم بعدم الاستقرار.
- اسعار التصدير : وهي تكون مغالي فيها وتغفل دعم قطن البيما الامريكي وترتفع مع خفض تكاليف التسويق .
- المدفوعات التعويضية وهي عبارة عن طرح اسعار الضمان من اسعار التصدير.

٢ - النظام التسويقي المتبع حاليا: ويتسم بما يلى

---

(١)عبدالمنعم محمود فاروق، <u>تسويق القطن والاجهزة المشتغلة به في الماضي والحاضر</u>، اللجنة العامة لتنظيم تجارة القطن في الداخل ، ١٩٩٨.

(٢) امنية حلمي (دكتور) ، <u>تامين الاقتصاد المصري ضد تقلبات الاسعار العالمية</u> ،المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، ابريل ٢٠٠١.

- تخصيص حلقات التسويق اداريا بين القطاعين العام والخاص ولكن ذلك دون منافسة سعرية وبالتالي يكون في صالح القطاع العام.
- تخصيص الحلقات التسويقية قبل توافر المعلومات المسبقة عن اسعار التصدير، مع تخصيص كل حلقة تسويقية لمشتري واحد.
- شراء جبري لكل القطن المورد بغض النظر عن نوعيته.

٣- الاطار المؤسسي لسوق القطن المصري:

مع بدء سياسة الاصلاح الاقتصادي تقلص دور الحكومة في التدخل في عمليات الانتاج والتسويق والتجارة الخارجية اصبح هناك ثلاث جهات للتعامل فى سوق القطن هي : مجلس القطن ، شركة القطن ، شركة التجارة الخارجية ، ثم اصبح هناك ستة جهات رئيسية تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على السياسات السعرية الحالية للقطن المصري فمثلا تؤثر وزارات الزراعة والتموين والاقتصاد والاعمال على كل من اسعار الضمان وتخصيص الحلقات التسويقية بصورة مباشرة ، كما تؤثر كل من وزارة الزراعة والمالية في صندوق موازنة الاسعار بصورة مباشرة ايضا بينما تؤثر كل من وزارة الاقتصاد والتموين على اسعار التصدير بصورة غير مباشرة من خلال اتحاد المصدرين. كما تزايد الاهتمام بتوفير التشريعات التي توفر المناخ الملائم للتسويق بكفاءة عالية.

وتعتبر الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن في مصر من الجهات المسئولة عن بعض السياسات للحفاظ علي محصول القطن من اهمها : الحفاظ علي سلالات الأقطان المصرية من خلال الصفات التكنولوجية لأصناف القطن في مواقع إنتاجه المختلفة علي مستوي جميع محافظات زراعته وكذلك المراكز الإدارية طبقا لقرار وزير الزراعة الخاص بتعيين مناطق زراعة أصناف القطن لكل موسم بهدف الوقوف علي مدي الاختلاف فيما بين أصناف القطن وسلالته في الصفات التكنولوجية في المراكز ، كما تقوم الهيئة بفرز الأقطان بنظام كيس وكيس وتقدير رتبة وسحب عينات تصافي ، وبالتالي تحديد السعر .

<u>تعاونيات الاصلاح الزراعى</u>

نشأت تعاونيات الإصلاح الزراعي طبقا للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي، والذي يمثل نقطة تحول في تطوير التعاونيات الزراعية في مصر، والذي ينص على ضرورة إشراك الملاك الجدد للأراضي الزراعية المستفيدين من قانون الإصلاح الزراعي في جمعيات تعاونية زراعية تقوم بمساعدتهم في الحصول على مستلزمات الإنتاج وتنظيم الاستغلال الزراعي في زمام هذه الجمعيات، وقد نصت المادة ٢١ من المرسوم بقانون ١٧٨ لعام ١٩٥٢ للإصلاح الزراعي على أن تشترك التعاونية في تأسيس جمعيات عامة، واتحادات تعاونية، وفقا لأحكام قانون الإصلاح الزراعي ، وأنشئت أول جمعية تعاونية للإصلاح الزراعي في عام ١٩٥٣، حيث مارست نشاطها في مناطق الإصلاح الزراعي. وقد انتفع بقانون الإصلاح الزراعي الفلاحين المعدمين، وأختفت طبقة كبار الملاك التي كانت تسيطر على الحياة الاقتصادية والسياسية في مصر، وتم من خلال التعاونيات معالجة عيوب تفتيت الملكية نتيجة لتوزيع الأراضي وذلك عن طريق التجميع المحصولي، وتحول الأسلوب الفردي في الإنتاج والتوزيع إلى عمل تعاوني مشترك، كما تتولى كل جمعية تعاونية إدارة منطقة إصلاح زراعي كوحدة واحدة ، وتقسم هذه المنطقة إلى ثلاثة أحواض تنفذ فيها الدورة الزراعية الثلاثية ، وتتوزع حيازة كل مزارع على الثلاثة أحواض بواقع الثلث، ويحتفظ كل مزارع بحق الملكية وعليه مسئولية زراعة ملكيته، وحصاد المحاصيل بطريقة فردية، ويترتب على قيام التعاونيات بممارسة أنشطتها الزراعية وغيرها تحقيق وفورات الحجم الكبير وضمان حسن الأداء وجودة النوعية، بحيث يتحمل كل مزارع نصيبه من تكلفة أداء هذه الخدمات بواسطة الجمعية التعاونية، كما يحصل على العائد من محصوله الخاص الذي يسوق من خلال الجمعية التعاونية .وفي عام ١٩٦٢ استقلت جمعيات الإصلاح الزراعي ماليا وذلك من خلال التعامل رأساً مع بنك التسليف الزراعي والتعاوني على المستوى المحلي بعد أن كانت تأخذ القروض من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي التي كانت تقدم من بنك التسليف الزراعى .

ويعتبر من أهم ملامح تعاونيات الإصلاح الزراعي دورها القيادي بالنسبة لباقي التعاونيات في مختلف قطاعات التعاونيات الزراعية الأخرى رغم حداثة تكوينها بالقياس إلى تعاونيات الإئتمان التي أنشئت في عام ١٩٠٨ وبدأت تأخذ عن تعاونيات الإصلاح الزراعي كافة الأنظمة التي طبقتها ونجحت فيها، وتعتبر جمعيات الإصلاح الزراعي أول من طبق نظام التسويق التعاوني بجمعيات الإصلاح الزراعي في عام ١٩٥٣ ، حيث تم تسويق٢٧.٧ الف قنطار بلغت قيمتها ٤٠٨ ألف جنيه، وتم البيع عن طريق جلسات المزاد التي كانت تعقد في مقر الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بالقاهرة، وكانت تحقق أسعار مرتفعة عن باقي جميعات الإئتمان إلى أن عمم نظام التسويق التعاوني بالجمهورية في عام١٩٦٥.

الهيكل التنظيمى والادارى للهيئة العامة للاصلاح الزراعى

يقسم البنيان التعاونى الى مجموعة من الوحدات التعاونية التى يحققها النظام التعاونى و ذلك بغرضه الاساسى لتحقيق التكامل الراسي فى التعاون حتى يتحقق تحسين الاداء التعاونى لقوة الجهاز المركزى الذى تنتمى اليه الجمعيات الاخرى ، هذا بالاضافة الى وضع الحركة التعاونية فى صورة تسمح لها بالاستمرار و النمو بدون اى معوقات فى مجتمع اقتصادى قائم على المنافسة و التحرر الاقتصادى.

يوضح الجدول رقم (٣) الهيكل التنظيمى و الادارى للهيئة العامة للاصلاح الزراعى حيث يتبين من الجدول ان جملة المساحة التى تقع تحت الاشراف المباشر للهيئة تقدر بنحو ٨٩٣ الف فدان، تقع فى حوالى ٦٧ منطقة . تضم نحو ٧٧٧ جمعية تتنوع بين مشتركة ، ومحلية ، ومركزية . وقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية فى اراضى الاصلاح الزراعى فى الجمهورية عام ٢٠١٣ على ٦٥٩ جمعية محلية، ونحو ٧٠ جمعية مشتركة بالاضافة الى ١٩ وحدة مشتركة.

جدول رقم (٣) الهيكل التنظيمى والادارى للهيئة العامة للاصلاح الزراعى (٢٠١٣)

م	المديرية	جملة المساحة	عدد المناطق	عدد الجمعيات			الاجمالى
				المحلية	المشتركة	المركزية	
١	الاسكندرية	٨٠٦٨٢	٢	١٦	٢	١	١٩
٢	البحيرة	١٨٨٥٤٧	١٢	١٣٩	١٢	١	١٥٢
٣	كفر الشيخ	٧١٩٧٨	٤	٥٩	٤	١	٦٤
٤	الدقهلية	٩٩٥١٨	٦	٨٩	٦	١	٩٦
٥	دمياط	١٧١٢٢	٢	١٤	٢	١	١٧
٦	الشرقية	٩٥٦٣٤	٨	٨٣	٨	١	٩٢
٧	الغربية	٤٠٢٨٩	٤	٤٣	٤	١	٤٨
٨	المنوفية	١٧٩٢٨	٢	٢٤	٢	١	٢٧
٩	الاسماعيلية	١١٤١١	١	٧	١	١	٩
١٠	القليوبية	١٢٥١١	٢	١٥	٢	١	١٨
١١	الجيزة	١٣٦٩٣	٢	١٦	٢	١	١٩
١٢	بنى سويف	٢٦٩٤٤	٣	٢٢	٣	١	٢٦
١٣	الفيوم	٥٢١٤٨	٣	٣٢	٣	١	٣٦
١٤	المنيا	٧٥٧٤٢	٦	٦٣	٦	١	٧٠
١٥	اسيوط	١٩٤٦٦	٣	١٢	٣	١	١٦
١٦	سوهاج	١٠٩٥٣	١	١٠	١	١	١٢
١٧	قنا	٢١٤٩١	٢	١٧	٢	١	٢٠
١٨	الاقصر	٢١٧٥٥	٣	١٤	٣	١	١٨
١٩	اسوان	١٥٥٣٣	١	١٦	١	١	١٨
	الاجمالى	٨٩٣٣٤٥	٦٧	٦٩١	٦٧	١٩	٧٧٧

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الادارة العامة للمعلومات والتوثيق ، وادارة التعاون ، الهيئة العامة للاصلاح الزراعى ٢٠١٤ .

كما تبين من الجدول السابق الاشارة اليه ان محافظة البحيرة تأتى فى المرتبة الاولى من حيث المساحة التى تشرف عليها هيئة الاصلاح الزراعى حيث قدر اجمالى اراضى الاصلاح الزراعى بالمحافظة عام ٢٠١٣ بنحو ١٨٨.٥ الف فدان ، يليها محافظة الدقهلية بنحو ٩٩.٥ الف فدان ثم كل من محافظة الشرقية ، الاسكندرية ، المنيا ، كفر الشيخ بمساحة قدرت بنحو ٩٥.٦ ، ٨٠.٧ ، ٧٥.٧ ، كفر الشيخ ٧٢ الف فدان لكل منها على الترتيب ، كما جاءت محافظة سوهاج فى المرتبة الاخيرة من حيث مساحة اراضى الاصلاح بها والتى قدرت بنحو ١١ الف فدان خلال العام ٢٠١٣ .

كما تبين من الجدول ان محافظة البحيرة تاتى فى المرتبة الاولى من حيث عدد مناطق الاصلاح حيث بلغ عدد المناطق بها نحو ١٢ منطقة ، تليها محافظة الشرقية بنحو ٨ مناطق كما تأتى كل من الدقهلية و المنيا فى المرتبة السادسة بنحو ٦ مناطق .

وبدراسة توزيع الجمعيات وفقا لتنوعها على مستوى الجمهورية يتبين من الجدول رقم (٣) ان محافظة البحيرة تأتى فى المرتبة الاولى من حيث عدد الجمعيات حيث قدر عدد الجمعيات بها بنحو ١٥٢ جمعية تتضمن ١٣٩ جمعية محلية ونحو ١٢ جمعية مشتركة ، وجمعية مركزية واحدة . يلبها محافظة الدقهلية بنحو ٩٦ جمعية ، ثم الشرقية ، المنيا ، كفر الشيخ بعدد جمعيات بلغ حوالى ٩٢ ، ٧٠ ، ٦٤ جمعية لكل منها على الترتيب .

المؤشرات الرئيسية لانتاج القطن المصرى فى اراضى الإصلاح الزراعى

الاهمية النسبية لمساحة القطن فى اراضى الإصلاح الزراعى

بدراسة الجدول رقم (٤) والذى يوضح اجمالى المساحة المزروعة بمحصول القطن فى اراضى الإصلاح الزراعى على مستوى الجمهورية مقارنة باجمالى الاراضى المزروعة على مستوى الجمهورية يتبين ان اجمالى المساحة المزروعة قد اخذ فى التذبذب صعودا وهبوطا خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٢) حيث تراوحت المساحة بين حد ادنى قدر بنحو ٢٩.٩ الف فدان عام ٢٠٠٩ وحد اقصى بلغ حوالى ١٠٧ الف فدان عام ٢٠٠٤ ، وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو ٧١.٦ الف فدان .

وبدراسة الاهمية النسبية لاجمالى المساحة المزروعة من محصول القطن باراضى الإصلاح الزراعى يتبين ان الاهمية النسبية قد اخذت فى التذبذب صعودا وهبوطا حيث تراوحت بين حد ادنى قدر بنحو ٦.٧% عام ٢٠١٠ وحد اقصى قدر بنحو ١٧% عام ٢٠٠٣ وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو ١٣% .

جدول رقم (٤) الاهمية النسبية للمساحة القطنية لاراضى الاصلاح الزراعى الى اجمالى المساحة القطنية المنزرعة على مستوى الجمهورية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)

المساحة : بالالف فدان

السنة	اجمالى مساحة القطن على مستوى الجمهوريه	مساحة القطن على مستوى اراضى الاصلاح الزراعي	الاهمية النسبية لمساحة القطن المنزرعة فى اراضى الاصلاح الى مساحة القطن بالجمهوريه
٢٠٠٠	٥١٨.٣	٨٦.٤	١٦.٧
٢٠٠١	٧٣١.١	١٠٢.٢	١٤
٢٠٠٢	٧٠٦.٤	١٠٣.٧	١٤.٧
٢٠٠٣	٥٣٥.١	٩١.٣	١٧
٢٠٠٤	٧١٤.٧	١٠٧	١٥
٢٠٠٥	٦٥٦.٨	٩٦.٣	١٤.٧
٢٠٠٦	٥٣٦.٧	٧٣.٧	١٣.٧
٢٠٠٧	٥٧٤.٦	٧٧.٨	١٣.٥
٢٠٠٨	٣١٢.٧	٤٧.٧	١٥.٢
٢٠٠٩	٢٨٤.٤	٢٩.٩	١٠.٥
٢٠١٠	٣٦٩.١٤	٤١.٣	١١.١٩
٢٠١١	٥٢٠.١٢	٣٤.٧	٦.٧
٢٠١٢	٣٤٠.٧	٣٩.٢	١١.٥
المتوسط	**٥٢٣.١٤**	**٧١.٦٣**	**١٣.٠٨**

المصدر : وزارة الزراعة ، قطاع الشئون الاقتصاد الزراعي ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي ، نشرة الاقتصاد الزراعي، اعداد مختلفة.

وفي إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي تم تحرير إنتاج وتجارة القطن بهدف زيادة الإنتاج والتصدير وزيادة القدرة التنافسية لقطاع القطن ككل (إنتاج – تصنيع – تجارة) ، إلا أن الواقع أشار إلي عكس ذلك حيث تناقصت مساحة القطن سنة بعد آخري ، وانخفضت أهميته النسبية في الصادرات الزراعية والكلية ، وانخفضت نسبة المستخدم منه في الصناعة المحلية وأصبح القطن يمثل لغزا كبيرا أمام الكافة ، فالمزارعون لا يقبلون عليه ، وتصديره أصبح مشكلة ، وفي الصناعة البعض يطالب بتوفيره محليا بدلا من تصديره ، والبعض يري أن استيراد الأقطان الخام القصيرة أو متوسطة التيلة أفضل للصناعة المحلية ، البعض يطالب بدعم الإنتاج حفاظا علي مكانة القطن ، والبعض الأخر يعتبر ذلك تخلفا ، وهو ما خلق حالة من الجدل الشديد حوله.

ويوضح الجدول رقم (٥) تطور المساحة والانتاج والانتاجية لمحصول القطن فى اراضى الاصلاح الزراعى عقب تطبيق سياسات التحرر الاقتصادى لمحصول القطن حيث تم تقسيم فترة الدراسة الى ثلاث فترات خمسية . الفترة الاولى (١٩٩٥-٢٠٠٠) وهى الفترة التى اعقبت تطبيق سياسات التحرر لمحصول القطن والتى بدات عام ١٩٩٢ وقد تم اختيار عام ١٩٩٥ ليكون الاثر اكثر وضوحا بعد مرور اكثر من العام على التطبيق ، الفترة الثانية هى الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٦) الفترة الثالثة هى الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٢) .

المساحة المزروعة

حيث يتبين من الجدول رقم (٥) ان المساحة المزوعة قد اخذت فى التذبذب صعودا وهبوطا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) حيث تراوحت بين حد ادنى بلغ حوالى ٨٦.٤ عام ٢٠٠٠ وحد اقصى قدر بنحو ١٣٢.٨ الف فدان عام ١٩٩٦ وبمتوسط بلغ حوالى ١١٦.٦ الف فدان .

وبدراسة الفترة الثانية (٢٠٠١-٢٠٠٦) تبين تناقص المساحة المزروعة باراضى الإصلاح من حوالى ١٠٢ الف فدان عام ٢٠٠١ الى نحو ٨١ الف فدان عام ٢٠٠٦ وبمتوسط سنوى قدر بنحو ٩٧ الف فدان . اما الفترة الثالثة والاخيرة وهى الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٢) فقد شهدت انخفاضا حاد فى المساحات المزروعة بالقطن فى اراضى الإصلاح مقارنة بالفترتين السابقتين حيث تراوحت المساحة المزروعة بين حد ادنى قدر بنحو ٣٠ الف فدان عام ٢٠٠٩ ، وحد اقصى قدر بنحو ٧٧.٨ الف فدان عام ٢٠٠٧ وبمتوسط قدر بنحو ٥٠.١ الف فدان . وبمقارنة متوسطات الفترات الثلاث يتبين

تراجع متوسط المساحة المزروعة من حوالى ١١٦.٦ الف فدان كمتوسط للفترة الاولى وهى الفترة التى اعقبت تطبيق سياسات التحرر الاقتصادى لمحصول القطن الى نحو ٥٠.١ الف فدان وهى الفترة الاخيرة مما يظهر مدى التدهور الاقتصادى لمحصول رئيسى فى منظومة الزراعة المصرية .

جدول رقم (٥) تطور المساحة والانتاج والانتاجية لمحصول القطن باراضى الاصلاح الزراعى خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)

السنوات	المساحة بالألف فدان	الإنتاجية قنطار / فدان	الانتاج الكلى بالألف قنطار	التكاليف جنيه	السعر المزرعى جنيه	اجمالى الايراد	صافى العائد
١٩٩٥	١١٩.٥	٧.٣	٨٧٢.٣	١٤٥٠	٣٤٥٢.١	٢١٧٩.٥	١٧٢٩.٥
١٩٩٦	١٣٢.٨	٧.٨	١٠٣٥.٨	١٤٨٨.٣	٣٢٤٧	٣٢٧٦.٧	١٧٨٨.٥
١٩٩٧	١٣١.٦	٧.٩	١٠٣٩.٦	١٦٢٦.١	٣٠٠٣.٢	٣٢٩٨.٢	١٦٧٢
١٩٩٨	١٢٤.٧	٦.٨	٨٤٧.٩	١٦٦٣.٨	٢٢١٥.٢	١٨٤٢.٨	٢٧٧
١٩٩٩	١٠٤.٨	٦	٦٣٣.٣	١٨٤٣.٧	٢٢١٥.٢	.٢٣٩٨	٥٥٤.٤
٢٠٠٠	٨٦.٤	٦.٩	٦٠٣.٨	٢٠٥٣	٢٣٧٣.٧	٢٤٣٦.٧	٣٨٣.٨
متوسط الفترة	**١١٦.٦**	**٧.١**	**٨٣٨.٨**	**١٦٨٧.٥**	**٢٧٥١.١**	**٢٥٧٢**	**١٠٦٧.٦**
٢٠٠١	١٠٢.٢	٨.٤	٨٥٦.٦	٢٠٦٨	٢٥٣١	٢٥٩٦.٥	٥٢٨.٥
٢٠٠٢	١٠٣.٧	٧.٤	٧٦٩.٨	٢٠٦٣	٢٨٠٩	٢٨٩٢	٨٢٩
٢٠٠٣	٩١.٣	٥.٨	٥٢٧.٢	٢١١١	٣٨٦٥	٣٨٦٥	١٧٥٤
٢٠٠٤	١٠٧	٧.٤	٧٩٧.١	٢١٩٠	٣٨٦٧	٣٩٦٣	١٧٧٣
٢٠٠٥	٩٦.٣	٤.٨	٤٦٤.٦	٢٦١٧	٤٥٥٩	٤٦٧٥	٢٠٥٨
٢٠٠٦	٨١	٤.٩	٣٦٥.١	٢٩٦٥	٥٥٣٨	٥٦٥٤	٢٦٨٩
متوسط الفترة	**٩٦.٩**	**٦.٥**	**٦٣٠.١**	**٢٣٣٥.٧**	**٣٨٦١.٥**	**٣٩٤١**	**١٦٠٥.٣**
٢٠٠٧	٧٧.٨	٥	٣٨٧	٣٤٣٧	٤٦٠٣	٤٧٣٦	١٢٩٩
٢٠٠٨	٤٧.٧	٦.٥	٣١٢.٦	٤٤٥٦	٦٢٥٦	٦٣٨٩	١٩٣٣
٢٠٠٩	٢٩.٩	٦.٢	١٨٤.٩	٤٥٧١	٨٦٩٧	٨٨٥٢	٤٢٨١
٢٠١٠	٤١.١	٦.٧	٢٧٥.٤	٥١٩٣	٨٢٥١	٨٤٠٨	٣٢١٥
٢٠١١	٦٢.١	٦.٩	٤٢٧.٧	٥٤٩٠	٦٥٣٥	٦٧١٣	١٢٢٣
٢٠١٢	٤١.٧	٦.٧	٢٧٩.٤	٤٦٢٩.٤	٦٨٦٨	٧٠١٩.٦	٢٣٩٠
متوسط الفترة	**٥٠.٠٥**	**٦.٣٣**	**٣١١.٢**	**١٤٥٠**	**٣٤٥٢.١**	**٢١٧٩.٥**	**١٧٢٩.٥**
المتوسط العام	**٨٧.٩**	**٦.٦**	**٥٩٣.٣٤**	**٢٧٨١.٥**	**٤٣٥٤**	**٤٣٦٣.٣**	**١٦٤٦.٣**

المصدر: جمعت وحسبت من التقرير السنوى الاحصائى لانشطة الهيئة، الادارة العامة للمعلومات و التوثيق،الهيئة العامة للاصلاح الزراعى٢٠١٣

ويوضح الجدول رقم (٦) معادلة الاتجاه الزمنى العام للمساحة المزروعة بمحصول القطن فى اراضى الإصلاح الزراعى خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) . حيث تشير المعادلة رقم (١) بالجدول رقم (٦) الى ان المساحة المزروعة بمحصول القطن فى اراضى الإصلاح الزراعى على مستوى الجمهورية قد اخذت فى التناقص بمقدار سنوى معنوى احصائيا قدر بنحو ٥.٤٦ الف فدان وذلك خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠١٢) وتشير قيمة معامل التحديد الى ان نحو ٨١% من التغير فى المساحة المزروعة بمحصول القطن يرجع لعنصر الزمن .

جدول رقم (٦) معادلات الاتجاه الزمنى العام للمؤشرات الاقتصادية لمحصول القطن فى اراضى الاصلاح خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)

م	البيـــان	المعادلة	R^2	F
١	المساحة المزروعة	Y= ١٤٠ - ٥.٤٦ X (-٨.٥٦)**	٠.٨١	٧٣.٢
٢	الانتاج الكلى	Y = ١٠٢٤ – ٤٥.٣ X (-٧.٦)**	٠.٧٧	٥٨.٣
٣	الانتاجية الفدانية	Y = ٧.٤ – ٠.١١X (-١.٩)**	٠.٢٠	٣.٥
٤	التكاليف الكلية	Y= ٦١١ + ٢٣٩ X (١٠.١)**	٠.٨٦	١٠٠
٥	السعر المزرعى	Y = ١٣٦٥ + ٣٢٩ X (٦.٤)**	٠.٧٢	٤١
٦	اجمالى الايراد	Y = ١٠٧٨ + ٣٦١X (٧.٥)**	٠.٧٧	٥٦
٧	صافى العائد	Y= ٧٠٦ + ١٠٣ X (٢.٥)**	٠.٣٠	٦.٦

المصدر: جمعت و حسبت من الجدول رقم (٥) بالبحث

- Y = تشير إلي القيمة التقديرية للمتغير موضع الدراسة .
- X، = تشير إلي متغير الزمن حيث t = (١ ، ٢ ، ٣ ....١٨).
القيمة ما بين( ) تشير لقيمة t المحسوبة حيث ** معنوية عن ٠.٠٥ .

الانتاج الكلى

يوضح الجدول رقم (٥) ان كمية الانتاج من القطن قد اخذت فى التذبذب صعودا وهبوطا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) حيث تزايدت من حوالى ٨٧٢.٣ الف قنطار عام ١٩٩٥ الى نحو ١٠٤٠ الف قنطار عام ١٩٩٧ ثم عادت الى التناقص لتبلغ نحو ٦٠٤ الف قنطار عام ٢٠٠٠ ، وذلك بمتوسط بلغ حوالى ٨٣٩ الف قنطار .

وبدراسة الفترة الثانية (٢٠٠١-٢٠٠٦) تبين تناقص الانتاج الكلى باراضى الإصلاح من حوالى ٨٥٧ الف قنطار عام ٢٠٠١ الى نحو ٣٦٥ الف قنطار عام ٢٠٠٦ وبمتوسط سنوى قدر بنحو ٦٣٠ الف قنطار . اما الفترة الثالثة والاخيرة وهى الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٢) فقد تراجعا ملحوظا فى حجم الانتاج نظرا لتراجع المساحات المزروعة بالقطن فى اراضى الإصلاح مقارنة بالفترتين السابقتين حيث تراوح الانتاج الكلى بين حد ادنى قدر بنحو ١٨٥ الف قنطار عام ٢٠٠٩ ، وحد اقصى بنحو ٤٢٨ الف قنطار عام ٢٠١١ وبمتوسط قدر بنحو ٣١١ الف قنطار . وبمقارنة متوسطات الفترات الثلاث يتبين تراجع متوسط الانتاج الكلى من حوالى ٨٣٩ الف قنطار كمتوسط للفترة الاولى وهى الفترة التى اعقبت تطبيق سياسات التحرر الاقتصادى لمحصول القطن الى نحو ٣١١ الف قنطار خلال الفترة الاخيرة ، كما قدر متوسط الانتاج العام بنحو٥٩٣ الف قنطار.

كما تبين من دراسة معادلة الاتجاه الزمنى العام رقم (٢) بالجدول رقم (٦) تناقص الانتاج الكلى من القطن فى اراضى الإصلاح الزراعى بمقدار سنوى معنوى احصائيا قدر بنحو ٤٥.٣ الف قنطار وذلك خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠١٢) وتشير قيمة معامل التحديد الى ان نحو ٧٧% من التغير فى الانتاج الكلى من محصول القطن يرجع لعنصر الزمن.

الانتاجية الفدانية

بدراسة الجدول رقم (٥) بالدراسة يتبين ان الانتاجية الفدانية من محصول القطن فى اراضى الاصلاح الزراعى قد تراوحت بين حد ادنى بلغ حوالى ٦ قنطار/فدان عام ١٩٩٩ وحد اقصى قدر بنحو ٧.٩ قنطار/فدان عام ١٩٩٧ وبمتوسط بلغ حوالى ٧.١ قنطار/فدان خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠).

وبدراسة الفترة الثانية (٢٠٠١-٢٠٠٦) تبين حدوث تدهور حاد فى الانتاجية الفدانية حيث بلغت ادنى مستوياتها بكمية قدرت بنحو ٤.٨ قنطار/فدان عام ٢٠٠٥ . وبمتوسط سنوى قدر بنحو ٦.٥ قنطار/فدان . اما الفترة الثالثة والاخيرة وهى الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٢) فقد شهدت تزايدا طفيفا فى الانتاجية الفدانية وان كانت لم ترجع لمستواها فى الفترة الاولى حيث تزايدت الانتاجية الفدانية من حوالى ٥ قنطار/فدان عام ٢٠٠٧ الى نحو ٦.٧ قنطار/فدان عام ٢٠١٢ . وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو ٦.٦ قنطار/فدان . وبمقارنة متوسطات الفترات الثلاث يتبين تراجع متوسط الانتاجية الفدانية من حوالى ٧.١ قنطار/فدان خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠). الى نحو ٦.٥ قنطار/فدان خلال الفترة الثانية ، ثم الى نحو٦.٣ قنطار/فدان فى الفترة الثالثة والاخيرة

وتشير معادلة الاتجاه العام رقم (٣) بالجدول رقم (٦) الى تناقص الانتاجية الفدانية من محصول القطن فى اراضى الإصلاح الزراعى بمقدار سنوى معنوى احصائيا قدر بنحو ٠.١١ قنطار/فدان وذلك خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠١٢) وتشير قيمة معامل التحديد الى ان نحو ٢٠% من التغير فى الانتاجية الفدانية يرجع لعنصر الزمن

التكاليف الانتاجية

يوضح الجدول رقم (٥) ان التكاليف الانتاجية للفدان من القطن قد اخذت فى التزايد خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) حيث تزايدت من حوالى ١٤٥٠ جنيه/ فدان عام ١٩٩٥ ، الى حوالى ٢٠٥٣ جنيه/ فدان عام ٢٠٠٠ ، وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو ١٦٨٧.٥ جنيه /فدان . بينما قدر متوسط الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٦) بنحو ٢٣٣٦ جنيه/فدان . وقد استمر التزايد فى التكاليف الانتاجية لمحصول القطن حتى بلغ اقصاه بنحو ٥٤٩٠ جنيه عام ٢٠١٢ وبمتوسط بلغ حوالى ١٤٥٠ جنيه . وتشير المعادلة رقم (٤) بالجدول رقم (٦) الى ان التكاليف الانتاجية لفدان القطن قد اخذت فى التزايد بمقدار سنوى معنوى احصائيا قدر بنحو ٢٣٩ جنيه/ فدان وذلك خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠١٢) وتشير قيمة معامل التحديد الى ان نحو ٨٦% من التغير فى التكاليف الانتاجية للفدان يرجع لعنصر الزمن .

السعر المزرعى

بدراسة الجدول رقم (٥) يتبين ان السعر المزرعى لمحصول القطن اخذ فى التذبذب صعودا وهبوطا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) حيث تناقص من حوالى ٣٤٥٢ جنيه/طن عام ١٩٩٥ الى نحو ٢٣٧٣.٧ جنيه/طن عام ٢٠٠٠ وذلك بمتوسط سنوى بلغ حوالى ٢٧٥١ جنيه/طن . ثم تزايد السعر مرة اخرى ليصل نحو ٥٥٣٨ جنيه/ طن عام ٢٠٠٦ ثم تزايد الى نحو ٨٦٩٧ جنيه/طن عام ٢٠١٠ ثم تناقص الى نحو ٦٥٣٥ جنيه/طن عام ٢٠١٢ ، وذلك

بمتوسط سنوى قدر بنحو ٤٣٥٤ جنيه/طن . وبمقارنة متوسطات الفترات الثلاث يتبين تزايد متوسط السعر المزرعى للقطن من حوالى ٢٧٥١ جنيه/فدان خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠). الى نحو ٣٨٦١جنيه/فدان خلال الفترة الثانية ، ثم تناقص مرة اخرى الى نحو٣٤٥٢/فدان فى الفترة الثالثة والاخيرة

وبدراسة معادلة الاتجاه الزمنى العام للسعر المزرعى للقطن تبين من المعادلة رقم (٥) بالجدول رقم (٦) ان السعر المزرعى للطن من محصول القطن قد تزايد بمقدار سنوى معنوى احصائيا قدر بنحو ٣٢٩ جنيه/ طن وذلك خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠١٢) ، كما تشير قيمة معامل التحديد الى ان نحو ٧٢% من التغير فى السعر المزرعى للطن يرجع لعنصر الزمن .

اجمالى الايراد

يشير الجدول رقم (٥) الى ان اجمالى الايراد للفدان من محصول القطن خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) قد تراوح بين حد ادنى بلغ حوالى ١٨٤٣ جنيه/فدان عام ١٩٩٨ وحد قصى قدر بنحو ٣٢٧٧ جنيه/فدان عام ١٩٩٦ ، وبمتوسط سنوى قدر بنحو ٢٥٧٢ جنيه/فدان . كما شهدت الفترة الثانية تذايدا ملحوظا فى الايراد الكلى حيث تزايد من حوالى ٢٥٩٦ جنيه/فدان عام ٢٠٠١ الى نحو ٥٦٥٤جنيه/فدان عام ٢٠٠٦ . اما الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٢) فقد تراوح الايراد الكلى بين حد ادنى قدر بنحو ٤٧٣٦ جنيه/فدان عام ٢٠٠٧ ، وحد اقصى بلغ حوالى ٨٨٥٢ جنيه/فدان عام ٢٠١٠ .

وبمقارنة متوسطات الفترات الثلاث يتبين تزايد متوسط الايراد الكلى للقطن من حوالى٢٥٧٢ جنيه/فدان خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠). الى نحو ٣٩٤١جنيه/فدان خلال الفترة الثانية ، ثم تناقص مرة اخرى الى نحو٢١٨٠/فدان فى الفترة الثالثة والاخيرة .وتشير المعادلة رقم (٦) بالجدول رقم (٦) السابق الاشارة اليه الى ان اجمالى ايراد الفدان من محصول القطن على مستوى الجمهورية قد اخذ فى التزايد بمقدار سنوى معنوى احصائيا قدر بنحو ٣٦١ جنيه/ فدان وذلك خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠١٢) . وتشير قيمة معامل التحديد الى ان نحو ٧٧% من التغير فى ايراد الفدان يرجع لعنصر الزمن .

صافى العائد

بدراسة صافى العائد الفدانى لمحصول القطن خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) وهى الفترة التى اعقبت تطبيق سياسات التحرر الاقتصادى على محصول القطن يتبين من الجدول رقم (٥) ان صافى عائد الفدان قد اخذ فى التناقص عاما بعد اخر ووصل ادنى معدلاته عام ١٩٩٨ حيث قدر بنحو ٢٧٧ جنيه/فدان تزايد الى نحو ٣٨٤ جنيه عام ٢٠٠٠ . وقد شهدت الفترة الثانية تزايدا ملحوظا فى صافى عائد الفدان حيث بلغ فى نهاية الفترة حوالى ٢٦٨٩ جنيه/فدان . اما الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٢ فقد شهدت تذبذبا ملحوظا فى صافى العائد حيث تراوح بين حد ادنى قدر بحوالى ١٢٢٣ جنيه/فدان عام ٢٠١٢ وحد اقصى بلغ حوالى ٤٢٨١ جنيه/فدان عام ٢٠١٠ . وبمقارنة متوسطات الفترات الثلاث يتبين تزايد متوسط صافى عائد الفدان من حوالى ١٠٧٧ جنيه/فدان خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠). الى نحو ١٦٠٥جنيه/فدان خلال الفترة الثانية ، ثم الى نحو١٧٢٩/فدان فى الفترة الثالثة والاخيرة .

وتشير المعادلة رقم (٧) بالجدول رقم (٦) الى ان صافى عائد الفدان من محصول القطن قد اخذت فى التزايد بمقدار سنوى معنوى احصائيا قدر بنحو ١٠٣ جنيه/ فدان وذلك خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠١٢) وتشير قيمة معامل التحديد الى ان نحو ٣٠% من التغير فى صافى العائد للفدان يرجع لعنصر الزمن .

آراء المزارعين حول دور جمعيات الإصلاح الزراعى فى تسويق القطن من واقع دراسة ميدانية

اختيار عينة الدراسة:-

تهدف الدراسة موضع الاعتبار الى دراسة دور جمعيات الاصلاح الزراعى فى تسويق القطن المصرى فى اراضى الاصلاح الزراعى ومعرفة اراء الزراع فى السياسة القطنية المصرية واهم المشكلات التسويقية التى تواجههم ومدى كفاءة الجمعيات ، و دراسة الكفاءة التسويقية لمحصول القطن و تشجيع المزارعين ، و فى ظل انعدام البيانات الثانوية الخاصة بالسياسة التسويقية فى اراضى الاصلاح واهم المشكلات التى تواجه الزراع فقد اعتمدت الدراسة فى الحصول على بيانتها بصفة أساسية على البيانات الأولية و التى تم الحصول عليها من واقع الدراسة الميدانية التى أجريت على عينة من المزارعين بمحافظة البحيرة .

اختيار مجتمع العينة :-

يمتد مجتمع العينة ليشمل كل المزارعين الذين يمارسون زراعة القطن فى كافة اراضى انحاء الإصلاح الزراعى بجمهورية مصر العربية . ونظرا لكون استجابة المزارع للتغيرات تتأثر الى حد كبير بمدى وعى المزارع و درجة ثقته فى الدولة و قدرته المالية و مستوى تعليمه و مدى خبرته فى زراعة المحصول . لذا فان اختيار مجتمع الدراسة فى

اراضى الإصلاح الزراعى وهى الاراضى التى تم توزيعها على صغار الزراع والمنتفعين ليقوموا باستزراعها فى الإنتاج الزراعى ما يجعل مجتمع الدراسة متناسق يتسم أفراده بصفات مشتركة حيث اغلب افراده من الفقراء الاميين الذين بدأو الحياة العملية بخبرة طويلة و تمرسوا على مواجهة المشاكل الطارئة والغير معلومة لديهم من قبل و بالتالى أصبحوا اكثر قدرة على رفض او تبنى الجديد من السياسات الزراعية .

وفى ضوء تماثل محافظات الجمهورية من حيث انتشار مناطق الاصلاح الزراعى فى كافة المحافظات لجميع القرى وفى ظل تماثل الصفات التى يتصف بها مزارعو اراضى الاصلاح الزراعى فقد اختيرت محافظة البحيرة كمجتمع للدراسة بطريقة عمدية حيث تأتى محافظة البحيرة فى المركز الأول من حيث مساحة الاراضى التابعة لهيئة الاصلاح الزراعى حيث بلغ اجمالى اراضى الاصلاح الزراعى بها نحو ١٨٩ الف فدان تمثل نحو ٢١.١% من اجمالى الأراضى التى آلت إلى الإصلاح الزراعى بموجب القوانين والقرارات حتى عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ و التى قدرت بنحو ٨٩٣ الف فدان هذا بالاضافة الى ان محافظة البحيرة تحتوى على ١٢ منطقة و جمعيات اصلاح عددها ١٥٢, منها ١٣٩ جمعية محلية و١٢ جمعية مشتركة و عدد ١ جمعية مركزية [١].

الهيكل التنظيمى لمديرية الاصلاح الزراعى بمحافظة البحيرة :

يوضح الجدول رقم (٧) الهيكل التنظيمى لمديرية الاصلاح الزراعى بمحافظة البحيرة حيث يتبين عدد الجمعيات فى محافظة البحيرة قدر بنحو ١٣٩ جمعية موزعة على كافة مراكز المحافظة، حيث بلغت نسبة جمعيات الاصلاح الزراعى فى كل من مركز ابو المطامير، و ابو حمص ، و الخزان اكثر من ٣٧% من اجمالى عدد الجمعيات بالمحافظة . وقدر اجمالى عدد اعضاء مجلس الادارة نحو ١٠٢١ عضوا ، بينما بلغ جملة زمام تلك الجمعيات ١٤٢ الف فدان . بالاضافة الى نحو ١٢٣ عضوا الجمعيات المشتركة، و اربعة عشر عضوا فى الجمعيات المركزية بمحافظة البحيرة.

جدول(٧) يبين الهيكل التنظيمى لمديرية الاصلاح الزراعى بالبحيرة

م	المنطقة	جملة الزمام	عدد الجمعيات	عدد اعضاء مجلس الادارة	عدداعضاء المشتركة	عدداعضاء المركزية	
١	**دمنهور**	٨٨٧١	٩	٧٢	٩		يبلغ عدد اعضاء الجمعية العامة للاصلاح الزراعى من مديرية اصلاح البحيرة اربعة اعضاء
٢	**النوبارية**	٨٠٧٥	٧	٤٣	٧		
٣	**ابوالمطامير**	١٤٥٧٨	١٨	١١٩	١٣		
٤	**الدلنجات**	١٠١٠٧	٩	٥٤	٩		
٥	**ابوحمص**	١٧٣١١	١٨	١١٦	١٣	يوجد اربعة عشرا عضوا فى مركزية البحيرة	
٦	**كفر الدوار**	١٣٦٠٧	١٥	١٢١	١٣		
٧	**الابعادية**	١٢٠١٨	١٠	٦٧	٩		
٨	**كوم حمادة**	٣١٦٧	٥	٢٧	٥		
٩	**الخزان**	١٧٤٧٤	١٦	١٤٦	١٣		
١٠	**ايتاى البارود**	٩٧٧٧	١١	٧٤	١١		
١١	**جبارس**	١١٥٢٧	١٠	٧٩	١٠		
١٢	**ادفينا**	١٥٦٠٠	١١	١٠٣	١١		
	الاجمالى	**١٤٢١١٢**	**١٣٩**	**١٠٢١**	**١٢٣**		

المصدر: جمعت وحسبت من:مديرية الاصلاح الزراعى بالبحيرة ، وادارة التعاون -الهيئة العامة للاصلاح الزراعى ٢٠١٤ .

الاهمية النسبية للجمعيات المحلية بمناطق الاصلاح الزراعى بالبحيرة :

تشير بيانات الجدول رقم (٨) الى ان مساحة زمام اراضى الاصلاح الزراعى تقدر بنحو ١٤٢ الف فدان . تحتل منطقة الخزان المرتبة الاولى من حيث المساحة بنسبة قدرت بنحو ١٢.٣%, تليها منطقة ابو حمص بنسبة ١٢.٢%, ثم كل من ادفينا و ابو المطامير باهمية نسبية قدرت بنحو ١١%,١٠.٣% لكل منهما على الترتيب ، بينما يأتى مركز كوم حمادة فى المرتبة الاخيرة بنسبة بلغت نحو ٢.٢% من اجمالى الزمام .

وبدراسة الاهمية النسبية لعدد الجمعيات فى مناطق الاصلاح بمحافظة البحيرة تبين من دراسة الجدول رقم (٨) ان كل من مركزى ابو المطامير ، و ابو حمص يأتى فى المرتبة الاولى باجمالى عدد جمعيات بلغ حوالى ١٨ جمعية لكل منهما ، وبنسبة بلغت نحو ١٢.٩% لكل منهما على حدا من اجمالى عدد الجمعيات بالمحافظة ، يليهم الخزان ، كفر

(١) جدول رقم (٣) بالبحث .

الدوار بنسبة بلغت ١٦% ، ١٥% لكل منهما على الترتيب . كما تشير التقديرات الى ان مركز كوم حمادة يأتى فى المرتبة الاخيرة حيث بلغ اجمالى عدد الجمعيات به نحو ٥ جمعيات مثلت نحو ٣.٦% من اجمالى عدد الجمعيات بالمحافظة.

جدول(٨) الهيكل التنظيمى لمديرية الاصلاح الزراعى بالبحيرة

المنطقة	جملة الزمام	الاهمية النسبية لزمام كل منطقة	عدد الجمعيات	الاهمية النسبية لعدد الجمعيات بكل منطقة
دمنهور	٨٨٧١	٦.٢	٩	٦.٥
النوبارية	٨٠٧٥	٥.٧	٧	٥
ابوالمطامير	١٤٥٧٨	١٠.٣	١٨	١٢.٩
الدلنجات	١٠١٠٧	٧.١	٩	٦.٥
ابو حمص	١٧٣١١	١٢.٢	١٨	١٢.٩
كفر الدوار	١٣٦٠٧	٩.٦	١٥	١٠.٨
الابعادية	١٢٠١٨	٨.٥	١٠	٧.٢
كوم حمادة	٣١٦٧	٢.٢	٥	٣.٦
الخزان	١٧٤٧٤	١٢.٣	١٦	١١.٥
ايتاى البارود	٩٧٧٧	٦.٩	١١	٧.٩
جبارس	١١٥٢٧	٨.١	١٠	٧.٢
ادفينا	١٥٦٠٠	١١	١١	٧.٩
الاجمالى	**١٤٢١١٢**	**١٠٠**	**١٣٩**	**١٠٠**

المصدر: جمعت وحسبت من : مديرية الاصلاح الزراعى بالبحيرة ، بالهيئة العامة للاصلاح الزراعى ٢٠١٤ .

المرحلة الثانية من الاختيار هى اختيار منطقة الدراسة و نظرا لتركز اراضى الاصلاح الزراعى فى نحو ١٢ منطقة لذا تم ترتيب تلك المناطق من حيث حجم المساحة وتم ترتيبها وفقا للاهمية النسبية حيث تم اختيار خمس مناطق عمديا وهى : ابو حمص ، الخزان ، ايتاى البارود ، ابو المطامير، دمنهور . و من ثم فقد اعتمدت الدراسة فى إجراء المعاينة على أسلوب العينة الطبقية العشوائية فى اختيار قرى الدراسة . وذلك لتحقيق خاصية تمثيل العينة للظاهرة المدروسة تمثيلا امثل ، ومن ثم تضمن نطاق الدراسة ١٩ قرية وجمعية مركزية تقع ضمن المناطق الخمس السابقة .أما مرحلة الاختيار الأخيرة فقد تمثلت فى اختيار مفردات العينة نفسها بطريقة عشوائية بسيطة من قرى الدراسة ، وبذلك توصف العينة المختارة بأنها عينة طبقية عشوائية .

و قد تم حساب حجم العينة المختارة من كل منطقة باستخدام طريقة الوسط الهندسى المعدل (المرجح) حيث[١]:-

$$\text{الوسط الهندسى} = \sqrt{\text{الأهمية النسبية لعدد الحائزين} \times \text{الأهمية النسبية للمساحة}}$$

$$\text{الوسط الهندسى المعدل} = \frac{\text{الوسط الهندسى لكل قرية} \times ١٠٠}{\text{جملة الوسط الهندسى}}$$

$$\text{حجم العينة} = \frac{\text{الوسط الهندسى المعدل} \times ١٠٠}{١٠٠}$$

إطار العينة :-

وتحقيقا لهدف الدراسة و الذى يرتكز على فئة مزارعى القطن فى اراضى الاصلاح الزراعى فقد تم دراسة تلك المناطق ، والمساحات ويوضح الجدول رقم (٩) توزيع مفردات العينة داخل مناطق الاصلاح الزراعى بمحافظة البحيرة والتى تمثل قرى الدراسة ومنه يتبين انه تم اختيار حجم العينة من ١٠٠ مفردة ثم تم توزيعهم على خمسة مناطق رئيسية هى : ابو حمص ، الخزان ، ايتاى البارود ، ابو المطامير ، دمنهور تم اختيارهم وفقا للاهمية النسبية للمساحة المزروعة ماعدا ابو المطامير فقد وقع الاختيار عليها رغم صغر مساحتها لان كل المنطقة تزرع قطن فقط . وقد اختير من الخمس مناطق عدد من القرى تم اختيارها عشوائيا كما بالجدول .

جدول (٩) توزيع الحيازات بمناطق الاصلاح الزراعى بمحافظة البحيرة ٢٠١٤

المنطقة	القرية	المساحة بالقيراط	الوزن النسبى	حجم العينة
ابو حمص	جمعية ابو حمص	٧٢	٣.٠٠	٣
	الصالحية	٤٦	٢.٠٠	٢

(١) William G.Cochran , Sampling Techniquse, Wiley EasternLimited, ١٩٧٧.

	عبد الرازق	٥١	٢.٠٠	٢
	ابو الخير	٣٥	١.٠٠	١
	الوكيل	٦٠	٢.٠٠	٢
	انور المفتى	٥٥	٢.٠٠	٢
	نصر الله	٨٢	٢.٠٠	٢
الخزان	قرى تفتيش سندريتا	٢١٥	٤.٠٠	٤
	عزبة المكتب	٩٢	٢	٢
	فيشة	٤٢٣	٥.٠٠	٥
	عزبة العشرة	١٧١	٤	٤
	عزبة ليبيا	٤٨	٢	٢
	عزبة ستمائة	٦١	٣	٣
ايتاى البارود	الاحمدية	٤٤٠	١٤.٠٠	١٤
ابو المطامير	جمعية عباس سيد احمد	٣١٧	١٢.٠٠	١٢
دمنهور	الصابرية	٣٦٢	١٢.٠٠	١٢
	حوض المهندس	٢١٩	٨	٨
	زرقول	٩٨	٧.٠٠	٧
	الخزان البحرى	١١٩	٥	٥
	حوض سلطان	٣٤١	٨	٨
	الاجمالى	**٢٢١٤**	٣٣٠٧	١٠٠

المصدر :- جمعت وحسبت من بيانات استمارةالاستبيان٢٠١٤ .

هذا و قد تم تجميع البيانات المتعلقة بالاستمارة من خلال المقابلة الشخصية التى قام بها الباحث بنفسه للتأكد من صحة و دقة البيانات المطلوبة للدراسة ، و قد تم تجميع بيانات العينة فى الموسم الزراعى ٢٠١٤ .

و يجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى الصعوبات التى واجهت الباحث فى جمع البيانات و التى يتمثل بعضها فى :- اتساع منطقة البحث و تبعثرها على مساحة جغرافية واسعة فى ظل عدم وجود بيانات ثانوية منشورة تفيد بعدد القرى خاصة بعد دمج بعض القرى معا تحت مسمى واحد او توطين المضارين فى قرى جديدة ما يتطلب معه إجراء حصر ميداني متسع خاصة مع انتشار المساحات القزمية ،عدم وجود سجلات مزرعية لدى الزارع حيث يعتمدون على الذاكرة فى تسجيل الظواهر المرتبطة بنشاطهم الزراعى ، بالاضافة الى عدم توافر الوعى اللازم لدى العديد من الزراع و تخوفهم من الإجابة على الأسئلة . و قد روعى فى اختيار العينة مدى استجابة المبحوثين فى توفير البيانات اللازمة للدراسة و مدى دقة تلك البيانات المتحصل عليها .

الاهمية النسبية للمساحة القطنية فى مناطق الإصلاح الزراعى بمحافظة البحيرة وفقا للاصناف ومناطق الانتاج :

يوضح الجدول رقم (١٠) الاهمية النسبية للمساحة القطنية فى اراضى الإصلاح حيث يتبين من الجدول ان اجمالى المساحة المزروعة قطن فى جميع مناطق الإصلاح الزراعى بمحافظة البحيرة قدر بنحو ١٧.٩ الف فدان موزعة على حوالى ١١ منطقة وبمتوسط مساحة قدر بنحو ١.٦ الف فدان عام ٢٠١٢ . وتشير بيانات الجدول الى ان منطقة الخزان تأتى فى المرتبة الاولى من حيث المساحة حيث قدر اجمالى المساحة المزروعة بها بنحو ٤.٦٦ الف فدان تمثل نحو ٢٦% من اجمالى المساحة المزروعة باراضى الإصلاح والمقدرة بنحو ١٧.٩ الف فدان ، يليها منطقة ابو حمص بنحو ٣.٢٦ الف فدان تمثل نحو ١٨.٢% من اجمالى المساحة ثم كل من ابو المطامير ، الابعادية ، دمنهور ، كفر الدوار بنحو ١٣.٩% ، ١٠.٩% ، ٨.٨% ، ٧.٩% لكل منهم على الترتيب . كما تأتى منطقة الدلنجات فى المرتبة الاخيرة بأهمية نسبية قدرت بنحو ٢.١% من اجمالى المساحة المزروعة باراضى الإصلاح الزراعى .

كما يتبين من الجدول رقم (١٠) ان الاصناف المتداول زراعتها فى اراضى الإصلاح الزراعى بمحافظة البحيرة هى جيزة ٨٨ تجارى ، جيزة ٨٨ اكثار ، جيزة ٨٦ . حيث يأتى الصنف جيزة ٨٦ فى المرتبة الاولى من حيث المسساحة المزروعة به ، حيث يقدر اجمالى المساحة المزروعة بالصنف جيزة ٨٦ بنحو ٩٢١٣ فدان عام ٢٠١٢ . وتنتشر زراعته فى مناطق ابو حمص ، ابو المطامير ، الابعادية ، ادفينا ، كفر الدوار ، النوبارية الدلنجات .

كما تشير البيانات الى ان منطقة ابو حمص تزرع من الصنف جيزة ٨٦ حوالى ٣.٢٦ الف فدان يليها منطقة ابو المطامير بنحو ٢.٤٩ الف فدان كما تأتى منطقة كفر الدوار فى المرتبة الثالثة بمساحة بلغت ١.٤٣ الف فدان عام ٢٠١٢ .

اما الصنف جيزة ٨٨ تجارى فيأتى فى المرتبة الثانية بمساحة بلغت حوالى ٦ الاف فدان موزعة على النحو التالى ٣.٣ الف فدان فى منطقة الخزان ، ١.٤٩ فى منطقة دمنهور ، واخيرا ١.١٩ فى منطقة اصلاح ابو المطامير .

كما تشير بيانات الجدول رقم (١٠) الى ان الصنف جيزة ٨٨ اكثار يزرع فى مناطق ايتاى البارود و جبارس بمساحة بلغت ٥٠٨ ، ٤٨٧ فدان لكل منهما على الترتيب .

جدول رقم (١٠) تطور المساحة المزروعة من محصول القطن وفقا للاصناف بمناطق الإصلاح الزراعى فى محافظة البحيرة عام ٢٠١٢

المنطقة	المساحة الكلية	الاهمية النسبية %	الاصناف		
			جيزة ٨٨ تجارى	جيزة ٨٨ اكثار	جيزة ٨٦
الخزان	٤٦٦٠	٢٦	٣٣٢٠	١٣٤٠	-
ابو حمص	٣٢٦٠	١٨.٢	-	-	٣٢٦٠
ابو المطامير	٢٤٨٥	١٣.٩	١١٩٢	-	٢٤٨٥
الابعادية	١٩٥٠	١٠.٩	-	-	٤٦٠
دمنهور	١٥٨٢	٨.٨	١٤٩٠	-	
كفر الدوار	١٤٢٦	٧.٩	-	-	١٤٢٦
ادفينا	٦١٤	٣.٤	-	-	٦١٤
النوبارية	٦٠٠	٣.٣	-	-	٦٠٠
ايتاى البارود	٥٠٨	٢.٨	-	٥٠٨	-
جبارس	٤٨٧	٢.٧	-	٤٨٧	-
الدلنجات	٣٦٨	٢.١	-	-	٣٦٨
الاجمالى	**١٧٩٤٠**	**١٠٠**	**٦٠٠٢**	**٢٧٢٥**	**٩٢١٣**

المصدر: الادارة العامة للاصلاح الزراعى، مديرية البحيرة, قسم الانتاج الزراعى، بيانات غير منشورة.

تطور الكميات المسوقة من القطن بمناطق الاصلاح الزراعى فى محافظة البحيرة

تطور الكميات المسوقة

يوضح الجدول رقم (١١) الكميات المسوقة من محصول القطن فى مناطق الاصلاح الزراعى بمحافظة البحيرة حيث تبين ان الكمية المسوقة قد اخذت فى التذبذب صعودا وهبوطا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) حيث تراوحت بين حد ادنى بلغ حوالى ١٣٨.٤ الف قنطار عام ١٩٩٨ وحد اقصى قدر بنحو ٢٢٦.٦ الف قنطار عام ١٩٩٥ وبمتوسط بلغ حوالى ١٩٦.٤ الف قنطار.

وبدراسة الفترة الثانية (٢٠٠١-٢٠٠٦) تبين تناقص الكمية من القطن باراضى الإصلاح من حوالى ٢٧٨.٧ الف قنطار عام ٢٠٠١ الى نحو ٨٦.٥ الف قنطار عام ٢٠٠٦ وبمتوسط سنوى قدر بنحو ١٩٦ الف قنطار . اما الفترة الثالثة والاخيرة وهى الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٢) فقد شهدت انخفاضا حاد فى الكميات المسوقة من القطن نظرا لتراجع الانتاج فى اراضى الإصلاح مقارنة بالفترتين السابقتين حيث تراوحت الكميات المسوقة بين حد ادنى قدر بنحو ٤.١ الف قنطار عام ٢٠١٠ ، وحد اقصى قدر بنحو ٧٦.٢ الف قنطار عام ٢٠٠٧ وبمتوسط قدر بنحو ٤٢.٢ الف قنطار

جدول رقم (١١) تطور كمية وقيمة القطن المسوقة بمناطق الاصلاح الزراعى فى محافظة البحيرة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)

السنوات	الكمية المسوقة بالألف قنطار	القيمة بالمليون جنيه
١٩٩٥	٢٢٦.٦	٧٥.٤٢
١٩٩٦	١٦٩.٨٦	١٠٢.٢
١٩٩٧	٢١٨.٧	١٢٠.٨
١٩٩٨	١٣٨.٤	٥٥.٨٣
١٩٩٩	١٩٨.٧٣	٦٧.٤٤
٢٠٠٠	٢٢٦.١	٨٤.١٦٧
متوسط الفترة	**١٩٦.٤٠**	**٨٤.٣٣**
٢٠٠١	٢٧٨.٧	٧٨.٦
٢٠٠٢	٢٣٥.٢	١٠٢.١٦
٢٠٠٣	١٦٤.١	٩٢.٦

٢٠٠٤	٢٦٣.٩	١٦٥.٧٢
٢٠٠٥	١٤٨	١٤١.١
٢٠٠٦	٨٦.٥	٧٣.٣٣
متوسط الفترة	**١٩٦.٠٧**	**١٠٨.٩٢**
٢٠٠٧	٧٦.٢	٥٨.٦٧
٢٠٠٨	٤٧.٥٢	٣٧.٦٤
٢٠٠٩	٤.٤	٣.٦٥
٢٠١٠	٤.١٥	١٠.٠٦
٢٠١١	٦٢.٧	٧١.٥
٢٠١٢	٥٨.٣	٦٤.٣
متوسط الفترة	**٤٢.٢١**	**٤٠.٩٦**

المصدر : جمعت و حسبت من الادارة العامة للمعلومات والتوثيق،الهيئة العامة للاصلاح الزراعى، بيانات غير منشورة، ٢٠١٤.

وبمقارنة متوسطات الفترات الثلاث يتبين تراجع الكميات المسوقة من حوالى ١٩٦.٤ الف قنطار كمتوسط للفترة الاولى وهى الفترة التى اعقبت تطبيق سياسات التحرر الاقتصادى لمحصول القطن الى نحو ٤٢.٢ الف قنطار وهى الفترة الاخيرة مما يظهر مدى التدهور الذى لحق بمحصول القطن .

ويوضح الجدول رقم (١٢) معادلة الاتجاه الزمنى العام للكمية المسوقة من محصول القطن فى مناطق الإصلاح الزراعى بمحافظة البحيرة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) . حيث تشير المعادلة رقم (١) بالجدول رقم (١٢) الى ان الكمية المسوقة من محصول القطن فى اراضى الإصلاح الزراعى فى محافظة البحيرة قد اخذت فى التناقص بمقدار سنوى معنوى احصائيا قدر بنحو ١٢.٧ الف قنطار وذلك خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠١٢) وتشير قيمة معامل التحديد الى ان نحو ٥٨% من التغير فى الكمية المسوقة من القطن يرجع لعنصر الزمن .

جدول رقم (١٢) معادلات الاتجاه الزمنى العام لكمية وقيمة القطن المسوق
فى مناطق الاصلاح بمحافظة البحيرةخلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)

م	البيـــان	المعادلة	R^2	F
١	الكمية المسوقة بالالف قنطار	$Y= ٢٦٥ - ١٢.٧ X$ (-٤.٧)**	٠.٥٨	٢٢
٢	قيمة القطن المسوق بالالف جنيه	$Y = ١٠٧ – ٣.٠٤X$ (-١.٨)**	٠.١٨	٣

المصدر: جمعت و حسبت من الجدول رقم (١١) بالدراسة
- Y = تشير إلي القيمة التقديرية للمتغير موضع الدراسة .
- X_1 = تشير إلي متغير الزمن حيث t = (١ ، ٢ ، ٣ ....١٨).
القيمة ما بين( ) تشير لقيمة t المحسوبة حيث ** معنوية عن ٠.٠٥ .

تطور قيمة الكميات المسوقة من القطن فى مناطق الاصلاح الزراعى بمحافظة البحيرة

يوضح الجدول رقم (١١) قيمة الكميات المسوقة من محصول القطن فى اراضى الاصلاح الزراعى فى محافظة البحيرة تبين ان قيم الكمية المسوقة قد اخذت فى التذبذب صعودا وهبوطا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) حيث تراوحت بين حد ادنى بلغ حوالى ٥٥.٨ مليون جنيه عام ١٩٩٨ وحد اقصى قدر بنحو ١٢٠.٨ مليون جنيه عام ١٩٩٧ وبمتوسط بلغ حوالى ٨٤.٣ مليون جنيه .

وبدراسة الفترة الثانية (٢٠٠١-٢٠٠٦) تبين تزايد قيمة الكمية المسوقة من القطن باراضى الإصلاح من حوالى ٧٨.٦ مليون جنيه عام ٢٠٠١ الى نحو ١٦٥.٧ مليون جنيه عام ٢٠٠٤ ، ثم تناقص الى نحو ٧٣.٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٦ وبمتوسط سنوى قدر بنحو ١٠٨.٩ مليون جنيه . اما الفترة الثالثة والاخيرة وهى الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٢) فقد شهدت انخفاضا حاد فى قيمة الكميات المسوقة من القطن نظرا لتراجع الانتاج فى اراضى الإصلاح مقارنة بالفترتين السابقتين حيث تراوحت قيمة الكميات المسوقة بين حد ادنى قدر بنحو ٣.٦٥ مليون جنيه عام ٢٠٠٩ ، وحد اقصى قدر بنحو ٧١.٥ مليون جنيه عام ٢٠١١ وبمتوسط قدر بنحو ٤٠.٩٦ مليون جنيه .

وبمقارنة متوسطات الفترات الثلاث يتبين تزايد متوسط قيمة الكميات المسوقة من القطن خلال الفترة الثانية عن الاولى حيث تزايد من حوالى ٨٤.٣ الى ١٠٨.٩ مليون جنيه وهنا يجب ان نلاحظ ان الزيادة فى قيمة الكميات المسوقة ترجع الى تغير الاسعار العالمية والمحلية وليس زيادة كمية الانتاج ، وقد شهدت الفترة الاخير تراجعا فى متوسط قيمة الكميات المسوقة نظرا لتراجع حجم الانتاج بشكل اكبر من الزيادة الحادثة فى مستويات الاسعار .

ويوضح الجدول رقم (١٢) معادلة الاتجاه الزمنى العام لقيمة الكميات المسوقة من محصول القطن فى اراضى الإصلاح الزراعى بمحافظة البحيرة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) . حيث تشير المعادلة رقم (٢) بالجدول رقم (١٢) الى ان قيمة الكمية المسوقة من محصول القطن فى اراضى الإصلاح الزراعى على مستوى الجمهورية قد اخذت فى التناقص بمقدار سنوى قدر بنحو ٣.٠٤ مليون جنيه وذلك خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠١٢) ، ولم تثبت المعنوية الاحصائية لهذا التناقص مما يعنى ان القيم تدور حول متوسطاتها .

خصائص مجتمع الدراسة خصائص مزارعى العينة

١. التركيب العمرى :

يوضح الجدول رقم (١٣) التركيب العمرى لمفردات العينة بمناطق الدراسة حيث تبين من الدراسة ما يلى :

- **منطقة ابو حمص :** تبين من الجدول ان عينة الدراسة بمنطقة ابو حمص قد خلت من الفئة العمرية ٦٠ سنة فأكثر و الفئة العمرية اقل من ثلاثين بمنطقة ابو حمص .اما الفئة العمرية اكبر من ثلاثون واقل من ٤٥ عاما فقد مثلت نحو ٥٠% من مفردات العينة بمنطقة ابو حمص حيث توزعت بين جمعية ابو حمص بنسبة بلغت ٦٦.٦% ، ونحو ٥٠% بكل من قرى الصالحية ، وعبد الرازق ، الوكيل ، انور المفتى و نصر الله . الفئة العمرية الرابعة والاخيرة اكبر من ٤٥ واقل من ٦٠ عاما فقد مثلت نحو ٣٦% من مفردات العينة بمنطقة ابو حمص وتواجدت فى قرى الصالحية ، الوكيل ، ونصر الله بنسبة بلغت ٥٠% لكل منهم ، اما ابو الخير فبنسبة بلغت ١٠٠% ،كماقدرت فى جمعية ابو حمص بنحو ٣٣%.
- **منطقة الخزان :** تبين من الجدول ان الفئة العمرية ٦٠ سنة فأكثر تمثل نحو ٢٥% من اجمالى العينة بمنطقة الخزان مثلت نحو ٣٣.٣% فى عزبة الستمائة من اجمالى العينة بالعزبة ، ونحو ٥٠% فى كل من عزبة ليبيا وعزبة العشرة كل على حدا ، بينما بلغت نحو ٢٥% فى قرى تفتيش سندريتا. اما الفئة العمرية اقل من ثلاثون عاما فقد مثلت نحو ١٥% من اجمالى العينة بمنطقة الخزان . ومثلت نحو ٢٥% من مفردات العينة بقرى تفتيش سندريتا ، ونحو ٢٠% فيشة ، ونحو ٣٣% فى عزبة الستمائة . وبالنسبة للفئة العمرية اكبر من ثلاثون واقل من ٤٥ عاما فقد مثلت نحو ١٥% من مفردات العينة بمنطقة الخزان حيث توزعت بين عزبة المكتب ، فيشة ، عزبة الستمائة بنسبة بلغت نحو ٥٠% ، ٢٠% ، ٣٣% لكل منهم على الترتيب . الفئة العمرية الرابعة والاخيرة اكبر من ٤٥ واقل من ٦٠ عاما فقد مثلت نحو ٤٥% من اجمالى مفردات العينة بمنطقة الخزان وتواجدت فى تفتيش سندريتا ، عزبة المكتب ، وعزبة ليبيا بنسبة بلغت ٥٠% لكل منهم على حدا ، بينما قدرت بنحو ٦٠% فى عزبة فيشة.
- **منطقة ايتاى البارود :** يوضح الجدول رقم (١٣) توزيع مفردات العينة على مختلف الفئات العمرية بمنطقة ايتاى البارود حيث تبين ان الفئة العمرية ٦٠ سنة فأكثر تمثل نحو ٢٠.٨% من اجمالى العينة بمنطقة ايتاى البارود . اما الفئة العمرية اقل من ثلاثون عاما فقد مثلت نحو ٨.٣% من اجمالى العينة بينما مثلت الفئة العمرية اكبر من ثلاثون واقل من ٤٥ عاما نحو ٢٩.٢% من مفردات العينة بمنطقة ايتاى البارود . الفئة العمرية الرابعة اكبر من ٤٥ واقل من ٦٠ عاما جاءت فى المرتبة الاولى حيث مثلت نحو ٤١.٧% من اجمالى مفردات العينة بمنطقة ايتاى البارود.
- **منطقة ابو المطامير :** تشير بيانات الجدول رقم (١٣) بالدراسة الى ان الفئة العمرية ٦٠ سنة فأكثر تمثل نحو ٤١.٧% من اجمالى العينة بمنطقة ابو المطامير . اما الفئة اقل من ثلاثون عاما فقد مثلت نحو ١٦.٧% من اجمالى العينة بينما مثلت الفئة العمرية اكبر من ثلاثون واقل من ٤٥ عاما ٨% من مفردات العينة بمنطقة ابو المطامير. الفئة العمرية الرابعة اكبر من ٤٥ واقل من ٦٠ عاما جاءت فى المرتبة الثانية حيث مثلت نحو ٣٣% من اجمالى مفردات العينة بمنطقة ابو المطامير.

جدول رقم (١٣) توزيع أفراد العينة بالمناطق المختلفة طبقا لعمر المزارع عام ٢٠١٤

الفئة العمرية	منطقة ابو حمص													
	جمعية ابو حمص		الصالحية		عبد الرازق		ابو الخير		الوكيل		انور المفتى		نصر الله	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
اقل من ٣٠ سنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سنة اقل من ٤٥ ـ ٣٠	٢	٦٦.٦	١	٥٠	١	٥٠	-	-	١	٥٠	١	٥٠	١	٥٠
سنة اقل من ٦٠ ـ ٤٥	١	٣٣.٣	١	٥٠	-	-	١	١٠٠	١	٥٠	-	-	-	٥٠
فأكثر سنة ٦٠	-	-	-	-	١	٥٠	-	-	-	-	١	٥٠	-	-

الفئة العمرية	الخزان												ايتاى البارود	
	قرى تفتيش سندريتا		عزبة المكتب		فيشة		عزبة العشرة		عزبة ليبيا		عزبة الستمائة		الاحمدية	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
اقل من ٣٠ سنة	١	٢٥	-	-	١	٢٠	-	-	-	-	١	٣٣.٣	٢	٨.٣
سنة اقل من ٤٥ - ٣٠	-	-	١	٥٠	١	٢٠	-	-	-	-	١	٣٣.٣	٧	٢٩.٢
سنة اقل من ٦٠ - ٤٥	٢	٥٠	١	٥٠	٣	٦٠	٢	٥٠	١	٥٠	-	-	١٠	٤١.٧
فأكثر سنة ٦٠	١	٢٥	-	-	-	-	٢	٥٠	١	٥٠	١	٣٣.٣	٥	٢٠.٨

الفئة العمرية	ابو المطامير		دمنهور									
	جمعية عباس سيد احمد		الصابرية		حوض المهندس		زرقول		الخزان البحرى		حوض سلطان	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
اقل من ٣٠ سنة	٢	١٦.٧	-	-	١	١٢.٥	٢	٢٨.٦	-	-	٣	٣٧.٥
سنة اقل من ٤٥ - ٣٠	١	٨.٣	٤	٣٣.٣	٤	٥٠	٢	٢٨.٦	٢	٤٠.٠	١	١٢.٥
سنة اقل من ٦٠ - ٤٥	٤	٣٣.٣	٥	٤١.٦	٢	٢٥	٣	٤٢.٩	٣	٦٠	٢	٢٥
فأكثر سنة ٦٠	٥	٤١.٧	٣	٢٥	١	١٢.٥	-	-	-	-	٢	٢٥

المصدر :- جمعت و حسبت من بيانات استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة .

- **منطقة دمنهور :** تبين من الجدول ان الفئة العمرية ٦٠ سنة فأكثر تمثل نحو ١٥% من اجمالى العينة بمنطقة دمنهور مثلت نحو ٢٥% فى كل من قرية الصابرية ، وحوض المهندس ، ونحو ١٢.٥% فى حوض سلطان من اجمالى العينة . اما الفئة اقل من ثلاثون عاما فقد مثلت نحو ١٥% من اجمالى العينة بمنطقة دمنهور . ومثلت نحو ١٢.٥% من مفردات العينة بقرية حوض المهندس ، ونحو ٢٨% فى قرية زرقول ، ونحو ٣٧.٥% فى قرية حوض سلطان . وبالنسبة للفئة اكبر من ثلاثون واقل من ٤٥ عاما فقد مثلت نحو ٣٢.٥% توزعت على قرى الصابرية ، حوض المهندس ، زلغول ، الخزان البحرى ، حوض سلطان بنسبة بلغت حوالى ٣٣% ، ٥٠% ، ٢٩%، ٤٠%،١٢.٥% لكل منهم على الترتيب . اما الفئة الرابعة اكبر من ٤٥ واقل من ٦٠ عاما فقد فقد مثلت نحو ٣٧.٥% من مفردات العينة بمنطقة دمنهور وقد تركز ٦٠% فى قرية الخزان البحرى ، ونحو ٤٣% فى زلغول ، ونحو ٤٢% فى الصابرية ، ونحو ٢٥% فى كل من حوض المهندس وحوض سلطان .

٢ - توزيع العينة وفقا للفئة الحيازية للمزارع :

من بيانات الجدول رقم (١٤) الخاص بتوزيع مفردات العينة طبقا للمساحة الكلية التى يحوزها المزارع تبين ان نحو ٤٧ % من افراد العينة يمتلكون مساحة تقل عن فدان ، وان نحو ٥٣% من افراد العينة يمتلكون مساحة اكبر من فدان واقل من فدانين . وبدراسة توزيع الفئات الحيازية على مناطق الدراسة تبين الاتى :

- **منطقة ابو حمص :** تبين من الجدول ان الفئة الحيازية الاولى اقل من فدان تمثل نحو ٤٣% من اجمالى العينة بمنطقة ابو حمص مثلت نحو ٦٧% فى جمعية ابو حمص، و ١٠٠% فى قرية الصالحية ، و نحو ٥٠% فى قرى عبد الرازق ، و الوكيل . اما الفئة الحيازية اكبر من فدان واقل من فدانين فقد مثلت نحو ٣٣% وزعت على قرى العينة كما يلى ١٠٠% فى كل من قرية ابو الخير، انور المفتى ، نصر الله ، و ٥٠% فى عبد الرازق والوكيل كل على حدا .
- **منطقة الخزان :** تبين من الجدول ان الفئة الحيازية اقل من فدان بمنطقة الخزان قد مثلت نحو ٥٥% من عينة الدراسة ، بينما قدرت الفئة اكبر من فدان بنحو ٤٥% . وتمثلت الفئة الحيازية الاولى اقل من فدان فى قرى تفتيش سندريتا ، فيشة ، عزبة العشرة بنسبة بلغت نحو ٢٥%، ٤٠% ، ٧٥% لكل منهم على الترتيب . اما عزبة ليبيا وعزبة الستمائة فقد بلغت نحو ١٠٠% لكل منهما على حدا. اما الفئة الحيازية الثانية فقد تركزت فى قرى تفتيش سندريتا ، عزبة المكتب ،فيشة عزبة العشرة بنحو ٧٥% ، ١٠٠% ، ٦٠% ،٢٥% لكل منهم على الترتيب .

جدول رقم (١٤) توزيع أفراد العينة بالمناطق المختلفة طبقا للمساحة الكلية عام ٢٠١٤

الفئة الحيازية	منطقة ابو حمص													
	جمعية ابو حمص		الصالحية		عبد الرازق		ابو الخير		الوكيل		انور المفتى		نصر الله	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
اقل من فدان	٢	٦٦.٦	٢	١٠٠	١	٥٠	-	-	١	٥٠	-	-	-	-
اقل من ٢ فدان	١	٣٣.٣	-	-	١	٥٠	١	١٠٠	١	٥٠	٢	١٠٠	٢	١٠٠
الفئة الحيازية	الخزان												ايتاى البارود	

	قرى تفتيش سندريتا		عزبة المكتب		فيشة		عزبة العشرة		عزبة ليبيا		عزبة الستمانة		الاحمدية	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
اقل من فدان	١	٢٥	-	-	٢	٤٠	٣	٧٥	٢	١٠٠	٣	١٠٠	٥	٣٥.٧
اقل من ٢ فدان	٣	٧٥	٢	١٠٠	٣	٦٠	١	٢٥	-	-	-	-	٩	٦٤.٣

الفئة الحيازية	ابو المطامير		دمنهور											
	جمعية عباس سيد احمد		الصابرية		حوض المهندس		زرقول		الخزان البحرى		حوض سلطان			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
اقل من فدان	٢	١٦.٧	٦	٤٦.٢	٣	٣٧.٥	٦	٨٥.٧	٤	٨٠	٤	٥٧		
اقل من ٢ فدان	١٠	٨٣.٣	٧	٥٨.٣	٥	٦٢.٥	١	١٤.٣	١	٢٠.٠	٣	٤٣		

المصدر :- جمعت و حسبت من بيانات استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة .

- **منطقة ايتاى البارود :** يتبين من الجدول رقم (١٤) توزيع مفردات العينة على الفئات الحيازية بمنطقة ايتاى البارود حيث تبين ان الفئة الحيازية اقل من فدان تمثل نحو ٣٦% من اجمالى العينة بمنطقة ايتاى البارود ، اما الفئة الحيازية الثانية فتمثل نحو ٦٤% .
- **منطقة ابو المطامير :** تشير بيانات الجدول رقم (١٤) بالدراسة الى توزيع مفردات العينة على الفئات الحيازية بمنطقة ابو المطامير حيث تبين ان الفئة الحيازية اقل من فدان تمثل نحو ١٧% من اجمالى العينة بمنطقة ابو المطامير ، اما الفئة الحيازية الثانية فتمثل نحو ٨٣% .
- **منطقة دمنهور :** تبين من الجدول ان الفئة الحيازية الاولى تمثل نحو ٥٧.٥% من اجمالى العينة بقرى منطقة دمنهور ، بينما تمثل الفئة الثانية حوالى ٤٢.٥% . و تتوزع الفئة الاولى اقل من فدان على قرى الصابرية ، حوض المهندس ، زرقول، الخزان البحرى ، حوض سلطان بنسبة بلغت حوالى ٤٦% ،٣٧.٥% ،٨٥.٧%، ٨٠% ،٥٧.١% لكل منهم على الترتيب . بينما تتوزع المساحة اكبر من فدان واقل من فدانين فى جميع قرى منطقة الدراسة حيث مثلت الفئة الحيازية الثانية نحو ٥٨% فى قرية الصابرية ، ونحو ٢٠% فى الخزان البحرى ، ٤٣% فى حوض سلطان ،١٤% فى زلغول ، واخيرا ٦٢.٥% فى حوض المهندس .

٣- توزيع العينة وفقا للمهنة الأساسية :

أوضحت نتائج الجدول رقم (١٥) ان نسبة من يمتهنون الزراعة كمهنة أساسية قد مثلت نحو ٧٩.٢% من اجمالى عينة الدراسة و ان نحو ٢١% يمتهنون حرفة اخرى بجانب الزراعة. كما تشير البيانات الى ان منطقة ايتاى البارود تأتى فى المرتبة الاولى حيث يعمل نحو ١٠٠% من افراد العينة بها فى مهنة الزراعة ، تليها منطقة دمنهور بنحو ٨٠% ، كما تشير التقديرات ان نحو ٣٣.٣% من افراد العينة بمنطقة ابو حمص لا يتخذون الزراعة كحرفة رئيسية لهم ، يليها منطقة ابو المطامير بنحو ٣٠% ، اما منطقة دمنهور فتشير التقديرات الى ان نحو ٢٠% من افراد العينة يمتهنون الزراعة كمهنة ثانوية.

جدول رقم (١٥) توزيع أفراد العينة بالمناطق المختلفة طبقا للمهنة الأساسية

المهنة الأساسية	المناطق									
	ابو حمص		الخزان		ايتاى البارود		ابو المطامير		دمنهور	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
نعم	١٠	٧١.٤	١	٧٥	١١	٧٨.٦	١٢	١٠٠	٣٣	٨٢.٥
لا	٤	٢٨.٦	٥	٢٥	٣	٢١.٤	-	-	٧	١٧.٥

المصدر : جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان

تحليل اراء و توجهات المزارعين حول اهم المشكلات التسويقية التى تواجههم

يواجه البنيان الزراعى المصرى مجموعة من المشاكل التى من شأنها أن تعوق العملية الإنتاجية الزراعية من ناحية وتقلل من كفاءة العملية التسويقية من ناحية اخرى، و يواجه محصول القطن بوجه خاص العديد من المشكلات التسويقية التى اصبحت عائقا حقيقيا امام استرداده لمكانته المحلية والدولية فتبيان الاسعار بين الجهات التسويقية المختلفة (حلقات تسويقية – تعاونيات- قطاع خاص) ، و ظهور فئة من التجار ودخولها مجال تجميع وبيع الأقطان لشركات قطاع الأعمال والقطاع الخاص، علي الرغم من عدم قيدهم في سجلات تجارة أو سمسرة القطن ، عدم توافر قاعدة بيانات ومعلومات تسويقه والتي يمكن الاستفادة منها عند تسويق المحصول ومنها الدراسات التسويقية عن المحصول عن أهم الدول المستهلكة والمنافسة لمصر في العالم مع التنبوء بما سوف يحدث في هذه الأسواق مستقبلا . بالاضافة الى تعدد الجهات المشرفة علي سير العملية التسويقية وكل جهة ترغب في السيطرة الكاملة علي سير العملية مع إغفال دور

التعاونيات رغم أنها الممثل الحقيقي للمنتجين كلها امور دفعت بالمحصول الاقتصادى الاول الى الانسحاب من الخريطة الاقتصادية الزراعية .

ومن ثم تطلب الامر اجراء دراسة ميدانية لمعرفة اراء الزراع فى العملية التسويقية وقد كان اختيار اراضى الاصلاح الزراعى نظرا لوجود جمعيات تعاونية منوطة بخدمة زراع هذه الاراضى بوجه خاص واولى مسؤلياتها هى التسويق التعاونى لمحصول القطن وقد اظهرت نتائج الدراسة الميدانية بعض المشكلات التسويقية التى تواجه منتجى القطن فى عينة الدراسة بمناطق الإصلاح الزراعى ، مع اقتراح وايجاد الحلول الممكنة لهذه المشاكل من وجه نظرهم.

آراء مزارعى العينة نحو عدم تناسب السعر المزرعى مع تكاليف الإنتاج

يوضح الجدول رقم (١٦) اتجاهات مزارعى العينة نحو السعر المزرعى لقنطار القطن حيث يرى نحو ٨٤% من افراد العينة عدم تناسب السعر المزرعى مع تكاليف الانتاج حيث ينخفض السعر المزرعى لقنطار القطن مقارنة بتكاليف الانتاج خاصة مع تقزم المساحات وتفتت الحيازة . وقد اظهرت النتائج ان نحو ٨٦%، ٨٠%، ٧٨.٦% ،١٠٠ ، ٨٢% من افراد العينة فى مناطق ابو حمص، الخزان، ايتاى البارود، ابو المطامير، دمنهور على الترتيب يرون ان السعر المزرعى للقنطار سعر غير عادل مقارنة بالتكاليف المزرعية خاصة مع التزايد المستمر فى اسعار مستلزمات الانتاج .

جدول رقم (١٦) اراء مزارعى العينة نحو عدم تناسب السعر المزرعى مع تكاليف الإنتاج عام ٢٠١٤

البيان	ابو حمص		الخزان		ايتاى البارود		ابو المطامير		دمنهور	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
نعم	١٢	٨٦	١٦	٨٠	١١	٧٨.٦	١٢	١٠٠	٣٣	٨٢.٥
لا	٢	١٤	٤	٢٠	٣	٢١.٤	-	-	٧	١٦.٥

المصدر :- جمعت و حسبت من بيانات استمارة الاستبيان

آراء مزارعى العينة نحو تأخير صرف المستحقات المالية وعدم صرف قيمة المحصول دفعة واحدة

باستطلاع رأى مزارعى العينة حول تأخر صرف المستحقات المالية للزراع من قبل الحكومة او شركات القطاع الخاص تبين من الجدول رقم (١٧) ان نحو ١٠٠% من افراد العينة يرون ان من اهم المشكلات التسويقية عدم صرف مستحقاتهم المالية فعلى الرغم من انهم يعانون من تدنى السعر المزرعى الا انه يضاف اليهم عبء تحمل عدم صرف مستحقاتهم المالية ليتمكنوا من مواجهة اعبائهم الاقتصادية والاجتماعية والتحضير لمحصول الموسم التالى، وذلك بالاضافة لارتفاع قيمة الخصومات التى يتم استقطاعها مما يجعل البعض منهم يحجم عن زراعة المحصول ليتخلص من تلك التبعية ويتمكن من بيع مايزرعه والحصول على مستحقاته فى نفس اللحظة.

جدول رقم (١٧) اراء مزارعى العينة نحو تأخر صرف المستحقات المالية عام ٢٠١٤

البيان	ابو حمص		الخزان		ايتاى البارود		ابو المطامير		دمنهور	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
نعم	١٤	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٤	١٠٠	١٢	١٠٠	٤٠	١٠٠
لا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر :- جمعت و حسبت من بيانات استمارة الاستبيان

آراء مزارعى العينة نحو بعد مراكز التجميع (الشون) عن القرى

يرى نحو ٩٠% من افراد العينة ان مراكز تجميع الانتاج (الشون) تبعد كثيرا عن القرى خاصة مع انتشار مناطق الاصلاح الزراعى فى مساحة كبيرة من محافظة البحيرة . وقد اكد نحو ٩٠% من افراد العينة ان مراكز التجميع اختفت مع تطبيق سياسة التحرر وان القطن اصبح يخزن فى المنازل لعدم استلام الحكومة او الشركات للانتاج .

جدول رقم (١٨) اراء مزارعى العينة نحو بعد مراكز التجميع عن القرى عام ٢٠١٤

البيان	ابو حمص		الخزان		ايتاى البارود		ابو المطامير		دمنهور	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
نعم	١٣	٩٢.٩	١٨	٩٠	١٢	٨٦	١٢	١٠٠	٣٥	٨٧.٥
لا	١	٧.١	٢	١٠	٢	١٤	-	-	٥	١٢.٥

المصدر :- جمعت و حسبت من بيانات استمارة الاستبيان

آراء مزارعى العينة حول عدم تأمين مراكز التجميع "الشون"

يتضح من الجدول رقم (١٩) ان نحو ٨١% من مزارعى العينة يرون ان مراكز التجميع غير مؤمنة جيدا فهى عرضة للحرائق و الاخطار الطبيعية كالامطار والرياح او السرقات مما يشكل عائقا عن اتمام العملية التسويقية للمحصول ويجعل البعض منهم يحجم عن توريد المحصول .

جدول رقم (١٩) اراء مزارعى العينة حول عدم تأمين مراكز التجميع عام ٢٠١٤

البيان	ابو حمص		الخزان		ايتاى البارود		ابو المطامير		دمنهور	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
نعم	١٢	٨٦	٢٠	١٠٠	١٠	٧١.٤	٧	٥٨	٣٢	٨٠
لا	٢	١٤	-	-	٤	٢٨.٦	٥	٤٢	٨	٢٠

المصدر :- جمعت و حسبت من بيانات استمارة الاستبيان

آراء مزارعى العينة حول عدم توافر الكوادر الفنية ذات الخبرة القادرة على تحديد السعر الحقيقي استنادا للرتبة ومعدلات التصافي وكذلك تعدد الوسطاء

يوضح الجدول رقم (٢٠) ان نحو ٨٩% من افراد العينة يتضررون من عدم خبرة القائمين على عملية الفرز وعدم قدرة الكثيرين منهم على التقييم الحقيقى للسعر وتحديد الرتب ومعدلات التصافى مما ينتج عنه انخفاض العائد من المحصول بالاضافة لتعدد الوسطاء الذى يزيد من الهوامش التسويقية على حساب عائد المزارع ويدنى من ارباحه مما يعتبر مشكلة تسويقية تتطلب المزيد من الاهتمام لانها تؤثر فى النهاية على الصادرات القطنية المصرية وجودتها وتواجدها عالميا.

جدول رقم (٢٠) اراء مزارعى العينة حول عدم توافر الكوادر الفنية المدربة عام ٢٠١٤

البيان	ابو حمص		الخزان		ايتاى البارود		ابو المطامير		دمنهور	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
نعم	١٢	٨٥.٧	٢٠	١٠٠	١١	٧٨.٦	١٠	٨٣	٣٦	٩٠
لا	٢	١٤.٣	-	-	٣	٢١.٤	٢	١٧	٤	١٠

المصدر :- جمعت و حسبت من بيانات استمارة الاستبيان

آراء مزارعى العينة حول عدم إدخال التعاونيات في مجال استلام القطن وقصر استلام القطن علي البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي

يوضح الجدول (٢١) ان نحو ٩٣% من افراد العينة يرون انه على الرغم من ان جمعيات الاصلاح الزراعى انشئت لخدمة المزارعين فى الانتاج والتسويق الا انها لم تؤدى عملها حتى الان فى خدمتهم حيث ان عملية استلام القطن وتجميعه تتم من خلال البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى مما كان يحملهم اعباء مادية اضافية للوصول لمراكز الاستلام والتجميع التابعة للبنك مما يعتبر خلل فى عمل التعاونيات والتى هى المسئول الرئيسى عن تجميع الانتاج وفقا للهدف من انشائها . اما الان فقد توقف البنك عن الاستلام واصبح المزارع فى مواجهة التجار والشركات و المستغلين الذين يمتصون جهده وعرقه فى جيوبهم ، بالاضافة الى تجميد نشاط جمعية تسويق المحاصيل الحقلية والتى كان اساس عملها تسويق محصول القطن .

جدول رقم (٢١) اراء مزارعى العينة حول عدم استلام التعاونيات للمحصول عام ٢٠١٤

البيان	ابو حمص		الخزان		ايتاى البارود		ابو المطامير		دمنهور	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
نعم	١٤	١٠٠	١٨	٩٠	١٢	٨٦.٠	١٢	١٠٠	٣٧	٩٢.٥
لا	-	-	٢	١٠	٢	١٤	-	-	٣	٧.٥

المصدر :- جمعت و حسبت من بيانات استمارة الاستبيان

آراء مزارعى العينة نحو عدم كفاية القروض الزراعية من البنك

يوضح الجدول رقم (٢٢) ان نحو ٦٨% من افاراد العينة يعانون من عدم كفاية القروض الموجهة للعملية الانتاجية وعدم قيام البنك بمهامه فى دعم وتمويل الزراع فى العملية التسويقية خاصة وان تمويل الصادرات للمحاصيل الاستراتيجية الهامة امر ضرورى الا انهم يواجهون الكثير من العقبات من اهمها عدم تغطية القرض للتكاليف الحقيقية، صعوبة الضمانات ، عدم الحصول على القرض فى الوقت المناسب مما يدفعهم للاقتراض من مصادر خاصة ويجعلهم عرضة لتلاعب التجار يخضعهم لجشع و استغلال بعض التجار الذين يبخسون ثمن المحصول ويمتصون الربح فى جيوبهم مستغلين فى ذلك عدم وجود نظام تسويقى مستقر وجيد ، وعدم الاهتمام الكافى من الدولة او الجمعيات الزراعية

جدول رقم (٢٢) اراء مزارعى العينة حول عدم كفاية القروض الزراعية عام ٢٠١٤

البيان	ابو حمص		الخزان		ايتاى البارود		ابو المطامير		دمنهور	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
نعم	١١	٧٨.٦	١٤	٧٠	٩	٦٤	١١	٩٢	٣١	٧٧.٥
لا	٣	٢١.٤	٦	٣٠	٥	٣٦	١	٨	٩	٣٢.٥

المصدر :- جمعت و حسبت من بيانات استمارة الاستبيان

آراء مزارعى العينة نحو عدم جودة التقاوى ووجود تقاوى مخلوطة

يشير الجدول رقم (٢٣) الى ان نحو ٦٨% من افراد العينة يرون ان تدنى السعر المحلى لقنطار القطن يرجع الى عدم جودة التقاوى التى يحصلون عليها من المصادر الرسمية مما يؤثر على العائد عند الفرز وقد توافق على ذلك نحو ٧٥% من افراد العينة فى منطقة الخزان ونحو ٧٢.٥ % من افراد العينة بمنطقة دمنهور .

جدول رقم (٢٣) اراء مزارعى العينة حول عدم جودة التقاوى عام ٢٠١٤

البيان	ابو حمص		الخزان		ايتاى البارود		ابو المطامير		دمنهور	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
نعم	٩	٦٤	١٥	٧٥	٩	٦٤	٦	٥٠	٢٩	٧٢.٥
لا	٥	٣٦	٥	٢٥	٥	٣٦	٦	٥٠	١١	٢٧.٥

المصدر :- جمعت و حسبت من بيانات استمارة الاستبيان

آراء مزارعى العينة نحو انتشار عمليات الغش فى تجارة القطن

تشير المصادر الرسمية الى انتشار ظاهرة الغش فى توريد الاقطان بيعض المحافظات باستخدام المياه حيث يتم رش الاقطان وترطيبها لزيادة وزنها بالاضافة للخلط بين الاصناف مما يحقق لهم مكاسب اعلى وقد تبين من الجدول (٢٤) ان نحو ٤٠%من الزراع بعينة الدراسة قد اكدوا صدق ذلك ولكنهم نفوا قيامهم بتلك العملية بينما رفض نحو ٦٠%من افراد العينة ذلك وقالوا انها ادعاءات لتبرير عدم كفاءة عملية الفرز وتدنى الاسعار وانها وسيلة ضغط عليهم

جدول رقم (٢٤) اراء مزارعى العينة حول انتشار عمليات الغش فى تجارة القطن عام ٢٠١٤

البيان	ابو حمص		الخزان		ايتاى البارود		ابو المطامير		دمنهور	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
نعم	٥	٣٦	٧	٣٥	٨	٥٧	٦	٥٠	١٤	٣٥
لا	٩	٦٤	١٣	٦٥	٦	٤٣	٦	٥٠	٢٦	٦٥

المصدر :- جمعت و حسبت من بيانات استمارة الاستبيان

آراء مزارعى العينة نحو عدم توافر معلومات مسبقة عن اسعار الحد الادنى لشراء القطن من المزارعين وبالتالي احجام بعض المزارعين عن زراعة القطن والاتجاه للمحاصيل الصيفية الاخرى.

يوضح الجدول رقم (٢٥) ان نحو ٨٢% من افراد العينة يحجمون عن زراعة القطن لعدم وضوح السياسة السعرية للمحصول والتضارب ما بين اسعار الضمان والاسعار العالمية وعدم تحديد السعر قبل الزراعة ، مما يؤدى الى حالة من عدم الاستقرار السعرى المحلى ، مما يدفع بعض الزراع الى الاحجام عن بيع اقطانهم لقيام الوزارة بتحديد اسعار تعسفية وغير عادلة للقطن مما يعرض المزارع لمواجهة المجهول ومن ثم يتوجهون نحو زراعة المحاصيل الصيفية الاخرى التى يعتقد انها ستحقق له العائد الاقتصادى المناسب

جدول رقم (٢٥) اراء مزارعى العينة حول عدم السياسة السعرية للقطن عام ٢٠١٤

البيان	ابو حمص		الخزان		ايتاى البارود		ابو المطامير		دمنهور	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
نعم	٩	٦٤	١٥	٧٥	١١	٧٨.٦	١٠	٨٣	٣٧	٩٢.٥
لا	٥	٣٦	٥	٢٥	٣	٢١.٤	٢	١٧	٣	٧.٥

المصدر :- جمعت و حسبت من بيانات استمارة الاستبيان

آراء مزارعى العينة نحو ان تزايد المخزون يؤدى لتوقف استلام المحصول من المزارعين ومن ثم زيادة سعر القنطار نظرا لارتفاع تكاليف تخزين القنطار للموسم القادم

تشير توجهات افراد العينة الى ان نحو ٧٨% يرون عدم توافر اماكن مناسبة لاستلام القطن وتخزينه او تزايد المخزون يدفع بالهيئات والشركات المسئولة عن استلام المحصول برفض الاستلام من المزارعين مما يعرض الزراع لخسائر فادحة من حيث عدم تقاضيهم لعائد المحصول وتحمل تكاليف اضافية متمثلة فى تكاليف تخزين حتى الموسم القادم مما يجعلهم فى مواجهة خطر اكبر حيث ارتفاع سعر قنطار القطن المخزون قد يهدد بعدم امكانية تداوله لارتفاع السعر عن الاسعار المتداولة فى الموسم الجديد مما يجعل المزارع فى كارثة حقيقية

جدول رقم (٢٦) اراء مزارعى العينة حول ارتفاع سعر القطن المخزون عام ٢٠١٤

البيان	ابو حمص		الخزان		ايتاى البارود		ابو المطامير		دمنهور	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
نعم	١٠	٧١	١٢	٦٠	١٢	٦٨	١٢	١٠٠	٣٢	٨٠
لا	٤	٢٩	٨	٤٠	٢	١٤	-	-	٨	٢٠

المصدر :- جمعت و حسبت من بيانات استمارة الاستبيان

للتأكد من أن اختلاف نسبة آراء المزارعين حول كفاءة العملية التسويقية لمحصول القطن هواختلاف حقيقي فقد تم إجراء اختبار χ^2 على التكرارات الهامشية marginal frequencies حيث اختبار χ^2 هو احد الاختبارات التى يمكن استخدامها كاختبار معلمى و غير معلمى ، فإذا أردنا اختبار فروض تدور حول تباين المجتمع فإننا نجريه عن طريق اختبار χ^2 و فى هذه الحالة يكون الاختبار معلمى ، أما فى حالة الاختبار غير المعلمى فان استخدام χ^2 يتم من خلال استخدام اختبارين آخرين الأول : هو اختبار جودة التوفيق لمتغير واحد غير مقيد ، أما الثانى فهو اختبار الاستقلال بين المتغيرات الغير مقيدة ، و بصفة عامة يبنى الاختبار على مقارنة التكرارات المشاهدة و التكرارات المتوقعة لمعرفة هل هناك فرقا معنويا بينهما أم لا ؟ و يجد ثلاثة شروط لازمة لتطبيق اختبار χ^2 و هى كالاتى :

١- عشوائية العينة Random Sampling : اى يجب ان يتم اختيار العينة عشوائيا من المجتمع بارجاع اى استقلال

مفردات العينة الواحدة عن بعضها البعض .

٢- استقلال المشاهدات Independent of Observations : اى كل مشاهدة مشتركة فى الاختبار يجب ان تكون مأخوذة من مصدر مستقل عن المشاهدة الأخرى .

٣- حجم المشاهدات المتوقعة Size of expected Frequencies : حيث يفضل ان يكون حجم العينة المستخدمة فى التحليل اكبر من ٣٠ .

٤- حجم التكرارت المشاهدة Size of Observed Frequencies : التكرارات المشاهدة قد تكون صفر او اقل من ٥ تكرارات فى الخلية .

و يمكن تقديره من خلال المعادلة التالية:

$$\chi^2 = \sum_{1}^{k} \frac{(O-E)^2}{E}$$

حيث أن:

O : عبارة عن عدد الموافقين أو الرافضين لوجود المشكلة

E : عبارة عن نصف عدد مفردات العينة.

إجراء اختبار χ^2 لأراء المزارعين على مستوى العينة

يوضح الجدول رقم (٢٧) نتائج تقدير اختبار كاى^2 بالنسبة لاجمالى مفردات عينة الدراسة وذلك لاختبار الفرض القائل بتساوي آراء المزارعين. و بمقارنة قيم χ^2 لمختلف المشكلات التسويقية وآراء الزراع χ^2 الجدولية وهى (٣.٨٤) فى جميع الحالات عند مستوى معنوية ٥%، يتضح ان فيما عدا رأى المزارعين فى عدم تأمين مراكز التجميع ، وعدم إدخال التعاونيات في مجال استلام القطن ، عدم كفاية القروض الزراعية من البنك ، وعدم جودة التقاوى ووجود تقاوى مخلوطة ، عدم توافر معلومات عن اسعار الحد الادنى لشراء القطن من المزارعين ،وارتفاع سعر المخزون فى الموسم القادم فان جميع الآراء متفق عليها و مشتركة بين كل مناطق الدراسة .

جدول رقم (٢٧) آراء المزارعين حول المشكلات التسويقية لمحصول القطن بعينة الدراسة

الرأى	نعم	لا	χ^2
عدم تناسب السعر المزرعى مع تكاليف الإنتاج	٨٤	١٦	٤.٢
تأخير صرف المستحقات المالية وعدم صرف قيمة المحصول دفعة واحدة	١٠٠	٠	٢٤.٥
بعد مراكز التجميع	٦٧	٣٣	٣.٩
عدم تأمين مراكز التجميع	٨١	١٩	١.٥
عدم توافر الكوادر الفنية ذات الخبرة القادرة على تحديد السعر الحقيقي	٨٩	١١	٧.٥
وعدم إدخال التعاونيات في مجال استلام القطن	٧٨	٢٢	١
عدم كفاية القروض الزراعية من البنك	٦٨	٣٢	٣
عدم جودة التقاوى ووجود تقاوى مخلوطة	٦٨	٣٢	٢.٥
انتشار عمليات الغش فى تجارة القطن	٤٠	٦٠	٥١
عدم توافر معلومات مسبقة عن اسعار الحد الادنى لشراء القطن	٨٢	١٨	٢
زيادة سعر القنطار نظرا لارتفاع تكاليف تخزين القنطار للموسم القادم	٧٨	٢٨	١

المصدر :- جمعت و حسبت من بيانات استمارة الاستبيان موسم ٢٠١٤

مما سبق يتبين ان تسويق محصول القطن بوجه عام وفى اراضى الاصلاح الزراعى بوجه خاص يواجه العديد من المشكلات سواء من قبل المزارعين او الدولة وكلاهما يتشارك المسؤلية فى تدهور وضع القطن المصرى فعمليات الغش فى التداول واختلاط الاصناف وتداخل الرتب من قبل الزراع بالاضافة لعدم وضوح السياسة السعرية من قبل الدولة وعدم صرف المستحقات المالية للزراع وتقليل الدعم الموجه لحماية مراكز التجميع ضد السرقات و الحرائق بالاضافة الى امتناع شركات تجارة وتسويق القطن عن شراء محصول القطن نتيجة إحجام البنوك عن التمويل نظراً لانخفاض الأسعار العالمية ، رفع الدعم الحكومي المتمثل في تحمل تكلفة التخزين والتأمين ، بما يلقي العبء علي شركات الاقطان ، الامر الذى يؤدي الي زيادة الخسائر بدرجة اكبر. وزيادة المخزون حيث أن كميات القطن المسلمة من المنتجين إلى التجار تمثل حوالى ٢٠% من المحصول والباقي كميات لا تجد من يشتريها بل ان التقديرات تشير الى ارتفاع المخزون المحلى الى نحو ٥٠% من حجم الانتاج عام ٢٠١٣. وقد القى مزارعو القطن مسؤلية ذلك على الشركات المستوردة والشركة القابضة، بالاضافة الى أن عدم تنفيذ قرار دعم المنتجين يؤدى إلى الإضرار بالفلاحين وتراجع زراعات القطن في

مصر خاصة ان أن انخفاض الأسعار يؤدى الى إحجام المزارعين عن زراعة القطن والتوجه نحو المحاصيل الصيفية الاكثر ربحية والتى لا تعانى هذا الكم من المشكلات.

ومن الجدير بالذكر ان محصول القطن يواجه هذا الموسم ازمة حقيقية حيث يجب تسويق نحو ٣ ملايين و ٧٠٠ ألف قنطار قطن الموسم الحالى، بعد عزوف الشركات عن الشراء، وعدم مقدرة وزارة الزراعة على تسويقه، منها ٣٧٥ ألف فدان قطن زرعت بالموسم الصيفى الجديد ٢٠١٤ ، تنتج ٢ مليون و ٦٠٠ ألف قنطار، وتكدس مليون و١٠٠ ألف قنطار من الموسم السابق، بحوزة التجار والزراع لم يتم تسويقها حتى الآن، فيما نشبت أزمة حاليا بين مزارعى القطن من جانب والشركات المستوردة التى عرضت أسعارا متدنية لقنطار القطن، وتم رفضها . مما يضع محصول القطن فى أزمة تسويق حقيقية بعد تخلى الحكومة عن تسويقه، ورغبة وزارة الزراعة فى زيادة المساحة المزروعة دون حماية المزارع.

ومن ثم يجب على الدولة ممثلة فى جمعيات الاصلاح الزراعى والهيئات الرسمية المعنية بالقطن المصرى سواء الشركة القابضة للقطن او الهيئة العامة لاختبار وتحكيم القطن المصرى ولجنة تجارة القطن المصرى بذل المزيد من الرقابة على الشركات التى لا تلتزم بتعاقداتها في شراء المحصول نتيجة لتدهور أسعار الأقطان عالمياً حتى لو تطلب ذلك ان تتدخل الدولة ممثلة فى الجمعيات وهيئات القطن لحل المشكلة وحماية المزارعين من محاولات الابتزاز التي يلجأ إليها بعض التجار مستغلين الأوضاع الحالية. بالاضافة الى حدوث انكماش في سوق التصدير وتباطؤ في نمو الطلب العالمي علي القطن الخام المصري ، ودخول منتجين جدد الي جانب المنتجين القدامى ، مما عرض شركات التصدير لضغوط التعامل مع سوق شبه مغلق ، ومن الصعب التنبؤ باتجاهاته وأسعاره واحتياجاته وتفضيلاته . بالاضافة ارتفاع التكلفة سواء الخاصة بالزراعة ، او الجمع ، او النقل أو الحلج والكبس والحزم للبالات لتصبح صالحة للشحن والتصدير .

مما سبق يتبين انه يجب ان تدرك الدولة والمعنيين بشأن القطن المصرى ان السياسة القطنية المصرية تحتاج لرؤى جديدة لانقاذ محصول تصديرى هام سواء فى صورته الخام او بعد اجراء عمليات التحويل عليه فقيام العديد من الصناعات على المحصول ومنتجاته يجب ان يخلق رؤى جديدة لتطوير وتنمية المحصول وليس التراجع المذرى فى وضع المحصول بوجه عام . فانخفاض الطلب علي الملابس والمنسوجات الممتازة غالية الثمن ، واتجاهه الي الملابس والاقمشة الشعبية نتيجة العلاقة الطردية بين مستويات الدخول والنمو الاقتصادي من جهه ، وبين ارتفاع استهلاك الغزول من جهة اخري ، مما يؤدي الي انخفاض الطلب علي القطن الخام طويل التيلة.

وقد حذر تقرير أعدته اللجنة العامة لتنظيم تجارة القطن[١] حول الموقف الحالي لمحصول القطن من خطورة الاتجاه إلي استيراد أقطان أجنبية من الخارج، حيث تشير الأرقام إلي استيراد نحو مليوني قنطار بأسعار تقل عن أسعار الأقطان المصرية لدعمها من دولها تقل صفاتها الغزلية كثيرا عن الصفات الغزلية للأقطان المصرية. كما يجب ان تراجع الدولة سياستها بوجه عام تجاه القطن فتراجع المساحات وعزوف الزراع فى ظل ما يواجهونه من اجحاف لجهدهم حيث يتقاضى المزارع اقل من ١٠% من سعر القنطار ويذهب الفرق الى الحلقة التسويقية للمحصول سواء استمر فى دائرة الانتاج المحلى او تم توجيهه للتصدير

لقد حاول البحث ان يجيب على بعض الاسئلة المرتبطة بالهوامش التسويقية وتقديرها للوقوف على مدى كفاءة العملية التسويقية ولكن العقبات كان جمة حيث اختفى المسلك التسويقى للمحصول مع تخلى الدولة عن دورها فى استلام المحصول واصبح تخزين الانتاج يتم فى منازل المزارعين بدون ان يعلموا الى متى سيبقى هذا المخزون ، بالاضافة الى ان محاولة الحصول على تكلفة بعض العمليات التسويقية للمحصول كانت من الصعوبة حتى مع الجهات الرسمية فمحالج القطن الرسمية لا تعطى تكلفة حقيقية للحلج بل ان كثير منها قد توقف عن النشاط .

التوصيات

(١)اللجنة العامة لتنظيم تجارة القطن, رؤية الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى من واقع الممارسة الفعلية لتسويق و تسعير و تمويل القطن ، ندوة الوضع الراهن و المستقبلى للقطن المصرى، مايو ٢٠١٢.

- العمل على تفعيل دور التعاونيات واشراكها فى عمليات استلام المحصول كبديل لبنك التنمية والائتمان الزراعى وتفعيل دورها فى مجال تسويق القطن مما ينتج عنه زيادة حقيقية فى صافى قيمة القنطار المسوق، من خلال خلق منافع شكلية أو مكانية للقطن الذى تقوم بجمعه مثل القيام بحلج القطن لحساب الجمعية أو لحساب أعضائها ، أو إجراء بعض التعاقدات التصديرية للخارج ، أو التعاقدات مع المغازل المحلية لمدها باحتياجاتها من الغزول المختلفة . كذلك يتطلب الامر من القطاع التعاونى القيام بحملات تثقيفية وتسويق القطن على النظم المختلفة التى يجب إتابعها فى ظل نظام السوق الحر فى مجال تسويق القطن ، وكذلك الأساليب المثلى لزراعته وتداوله والتعاقدات التى تتخذ بشأنه والمفاهيم الجديدة المتعلقة بتجارة وتسويق وتصنيع وتصدير القطن.
- وضع سياسة سعرية تتلائم مع الوضع المحلى للقطن المصرى من كافة جوانبه الانتاجية والتصنيعية والتصديرية بما يتلائم مع اليات السوق الحر والاسعار العالمية . مع الاستمرار فى تحديد أسعار ضمان اختيارية للقطن ، بشرط ان تتوافق مع الأسعار العالمية وأن يتم إعلانها قبل الزراعة بوقت كاف ، لأن توازن سوق القطن داخلياً وخارجياً يرتكز على مدى ما تحققه السياسة السعرية من توازن بين مصالح كافة الاطراف المتعاملين فى سوق القطن ، وبالتالى هى الاساس الذى يتوقف عليه نجاح تسويق القطن واستقرار السوق مستقبلاً.
- تأهيل وتدريب الفنيين القائمين باعمال الفرز والتصنيف لحماية الزراع من التقديرات المتدنية
- اعداد الدراسات الاقتصادية و الفنية لتحديد الاصناف التى تتلائم مع المصانع المصرية وقدراتها الانتاجية وطاقتها الاستيعابية ومن ثم تحديد المساحات المطلوب زراعتها لمنع تراكم المخزون من موسم الى اخر .
- الاهتمام بتسويق بذرة القطن باعتبارها مكون رئيسى للمحصول وفى نفس الوقت مصدراً رئيسياً للزيت والكسب.
- تشديد العقوبة على الأقطان التى يتم ضبطها مخلوطة او بها غش تجارى.

الملخص

يعد تسويق القطن فى مصر وما يحيط به من مشاكل وعثرات من الاهمية بمكان وخاصة فى ضوء عجز الانتاج المحلى عن الوفاء بكامل الاحتياجات الاستهلاكية واللجوء الى الاستيراد لتغطية هذا العجز، وكذلك فى ظل اساليب ونظم ومسالك تسويقية تتسم بانخفاض كفاءتها وضعف الاداء بالدرجة التى يمكن معها القول بأن دراسة وتحليل المشاكل التسويقية تعد ضرورة للوقوف على طبيعة تلك المشاكل واثارها القريبة والبعيدة المدى على كل من المنتجين والمستهلكين للاقطان المصرية ، هذا فضلا عن تقرير دور الوسطاء وامكانية تحديده فى اطار تسويقى افضل .

وقد استهدف البحث الى التعرف على الدور الذى يمكن أن تقوم به جمعيات الإصلاح الزراعى فى تسويق القطن بعد تطبيق برامج الاصلاح الزراعى ، و الخدمات المقدمة من جانبها خاصة وأن الإصلاح الزراعى يتميز بالعمل الجماعى والمساحات المجمعة . وقد تم اختيار محافظة البحيرة لتعبر عن مجتمع الدراسة فى اراضى الاصلاح الزراعى حيث تأتى فى المرتبة الاولى على مستوى الجمهورية من حيث عدد من جمعيات الاصلاح الزراعى وتم اختيار نحو ١٠٠ مفردة من مختلف مناطق الاصلاح الزراعى بالمحافظة . وقد اظهرت نتائج الدراسة الميدانية ان اهم المشكلات التسويقية التى تواجه الزراع فى اراضى الاصلاح الزراعى هى : عدم تناسب سعر القنطار مع التكاليف الانتاجية المرتفعة ، بعد مراكز التجميع عن القرى ، عدم اشتراك التعاونيات فى استلام المحصول ، عدم كفاية القروض المقدمة للانتاج والتسويق، عدم خبرة الفرازيين والمحكمين مما يؤدى لتدنى العائد .

المراجع

١. احمد عباده سرحان (دكتور) ، العينات ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٧
٢. مصطفى الجبلي(دكتور) ، ثورة ٢٣ يوليو والتنمية الزراعية ، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٧ .
٣. محمد أبو يوسف (دكتور) ، الإحصاء فى البحوث العلمية ، المكتبة الأكاديمية ، ١٩٨٩ .
٤. عبدالمنعم محمود فاروق، تسويق القطن والاجهزة المشتغلة به في الماضي والحاضر، اللجنة العامة لتنظيم تجارة القطن في الداخل ، ١٩٩٨.
٥. فوزى عبد العزيز الشاذلى (دكتور) ، التسويق الزراعى للقطن بين النظرية والتطبيق ، دار التعاون ، ١٩٩٩
٦. امنية حلمي (دكتور) ، تامين الاقتصاد المصري ضد تقلبات الاسعار العالمية ،المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، ابريل ٢٠٠١.
٧. وزارة التموين والتجارة الداخلية ، الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن ، مهام وأنشطة الهيئة ، بيانات منشورة، ٢٠٠١ .

٨. فوزى عبد العزيز الشاذلى (دكتور) وآخرون ، دراسة ميدانية حول إعادة هيكلة التعاونيات الزراعية لتفعيل دورها فى التنمية الزراعية فى مصر، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى، مركز البحوث الزراعية ، ٢٠١٠.
٩. فوزى عبد العزيز الشاذلى (دكتور) ، دراسات فى التعاون - نحو تعاونيات زراعية مطورة ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى، مركز البحوث الزراعية ، ٢٠١٠.
١٠.اللجنة العامة لتنظيم تجارة القطن, رؤية الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى من واقع الممارسة الفعلية لتسويق و تسعير و تمويل القطن ، ندوة الوضع الراهن و المستقبلى للقطن المصرى، مايو ٢٠١٢.
١١.عبد الحميد الشاذلى ، دراسة اقتصادية لكفاءة اداء الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى فى جمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير، كلية الزراعة ، جامعة الأزهر، ٢٠١٢ .

المراجع باللغة الانجليزية

(١) William G.Cochran , Sampling Techniquse, Wiley EasternLimited, ١٩٧٧.

THE ROLE OF AGRARIN REFORM COOPERATIVES IN THE COTTON MARKETING IN EL-BEHARA GOVERNORTE

YEHIA ABD EL-RAHMAN YEHIA

AGRICULTURAL ECONOMICS RESEARCH INSTITUTE
AGRICULTURAL RESEARCH CENTER , GIZZA , EGYPT

ABSTRACT

Cotton and its products occupy a prominent place in Egyptian economy especially in aspects like production, industrialization, consumption and foreign trade. Marketing of cotton in Egypt is surrounded with a lot of problems, especially in light of the inability of domestic production to meet the needs of the domestic textile industry of short staple cotton. Thus cotton imports are growing rapidly in order to cover this deficit. Marketing systems are characterized with low efficiency and poor performance. This study attempts to analyze the cotton marketing system in order to determine the nature of the marketing problems and their ramifications on both producers and consumers of Egyptian cotton. In addition the study spells out the roles of different intermediaries and concludes with possible recommendations that could help improve the cotton marketing system. The study focuses on the role of the Agrarian Reform Cooperatives in marketing the cotton crop of small farmers that benefit from the laws of agrarian reform laws that were issued in the ١٩٥٠s and ١٩٦٠s. The study relied on secondary data as well as on primary data that were collected using a structured questionnaire. El-Behara governorate was chosen to conduct the field study because it has the largest number of Agrarian Reform Cooperatives nationwide. The questionnaire covered ١٠٠ small farmers from different regions in the governorate

The results of the field study shows that the most prevalent marketing problems facing cotton farmers in the agrarian reform cooperatives are: the low price of cotton; high production costs and the long distance between the marketing collection centers and the cotton fields and consequently high transportation costs. In fact the study reveals that the Agrarian Reform Cooperatives have no role whatsoever in marketing the cotton crop.